الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالـي والبحث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية الآداب واللغات **قسم اللغة والأدب العربي**

ردود ابن مضاء على آراء النحاة بين القبول والرفض –باب الاشتغال أنموذجاً–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطلبة: إشراف الدكتور:

–الحبيب عطياالله علي حلواجي

–العربي عباد

– نصر حافي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نصر الدين وهابي	أ. د	الشهيد حمة لخضر–الوادي–	رئيسًا
علي حلواجي	–د–	الشهيد حمة لخضر–الوادي–	مشرفًا ومقررًا
محمد الصالح زغدي	–د–	الشهيد حمة لخضر–الوادي–	مناقشًا

الموسم الجامعي: 1442-1443ه/2021-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالـي والبحث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية الآداب واللغات **قسم اللغة الأدب العربي**

ردود ابن مضاء على آراء النحاة بين القبول والرفض –باب الاشتغال أنموذجاً–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطلبة: إشراف الدكتور:

–الحبيب عطياالله علي حلواجي

–العربي عباد

– نصر حافي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نصر الدين وهابي	أ.د	الشهيد حمة لخضر–الوادي–	رئيسًا
علي حلواجي	–د–	الشهيد حمة لخضر–الوادي–	مشرفًا ومقررًا
محمد الصالح زغدي	–د–	الشهيد حمة لخضر–الوادي–	مناقشًا

الموسم الجامعي: 1442-1443ه/2021-2022م

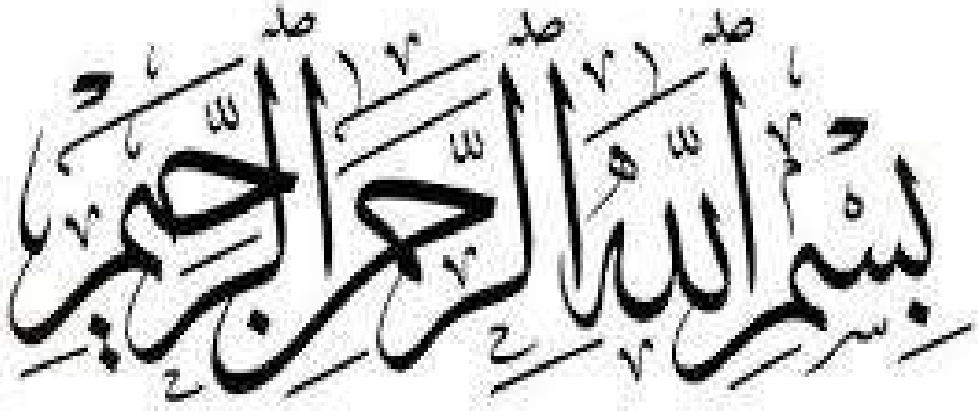
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ

فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾ القمر

الإهداء

وجد الإنسان على وجه البسيطة ولم يعش بمعزل عن باقي البشر، وفي جميع مراحل الحياة يوجد أناس يستحقون منا الشكر، وأولى الناس بالشكر هما الوالدان لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء، و إلى كل الأهل والأقارب و إلى جميع أساتذتنا الأفاضل و إلى جميع الزملاء دون استثناء.

وإهداء خاص إلى أستاذنا المشرف " علي حلواجي" أطال الله في عمره ، كما لا ننسى أن نهدي هذا العمل إلى روح الفقيد عطياالله العلمي متمنينا من الله

–جل جلاله – أن يسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والشهداء والصديقين وحسن أولئك رفيقاً.

شكر و تقدير

الشكر والحمد أولا لله عزوجل لفضله وامتنانه حيث وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما نشكر كل من مدَّ لنا يد العون وساهم في هذا العمل حتى خروجه إلى النور، فإن أصبنا فبفضل الله وكرمه، وإن كانت الأخرى فهذا لنقص خبرتنا وضعف جهودنا.

كما نشكر أستاذنا الفاضل المشرف الدكتور علي حلواجي على قبوله الإشراف على هذا العمل أولاً، ثم تفانيه وإرشاداته التي أسهمت في إنجاح هذا العمل.

مُقَدِّمَة

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

من البديهي والمتعارف عليه بين علماء اللغة والنحاة القدامى والمحدثين على أن سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه هو واضع اللبنة الأولى للنحو من أجل الحفاظ على القرآن الكريم من الخطأ واللحن بعد التوسعات الإسلامية ودخول الأعاجم غير العرب إلى الدين الإسلامي، فكانت القواعد والأسس الأولى منها المختصر البسيط ومنها المطول المعقد، كما حوت هذه القواعد على أصناف العلل والمعلول والتفسير والخلاف وغيرها.

وعند بلوغ الفتوحات الإسلامية بلاد الأندلس، تبعها علم النحو إلا أن علماء الأندلس لم يقبلوا بها كما جاءت لما فيها من صعوبة وتعقيد، فهمَّ بعضهم من أجل تيسير وتسهيل هذه الصعوبات والتعقيدات وتبسيط قواعد النحو للدارسين.

وفي دراستنا التي نقدمها نرصد من خلالها ما جاء به العالم النحوي الأندلسي الظاهري المذهب ابن مضاء القرطبي، من أجل تيسير وتسهيل علم النحو، فكانت له جهود عظيمة ظهرت في إلغاء القياس والتعليل وباب التنازع وباب الاشتغال وإلغاء العامل النحوي.

ومن أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو التخصص الذي ندرسه، والبحث في اللغة العربية وخاصة النحو، كما أن لهذا الموضوع أهمية بالغة في وقتنا الحالي، فهو يخدم الدارسين الذين صاروا ينفرون من النحو بصفة عامة لصعوبته وتعقيده.

ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع بأكثر تفصيل نحاول من خلال بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية:

-ماهي المسائل التي عارضها ابن مضاء وماهي ردود أفعال النحاة؟

للإحاطة بجوانب الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-هل كان للمذهب الظاهري تأثير على فكر ابن مضاء؟

-ما هو موقف ابن مضاء في باب الاشتغال؟

-كيف كانت ردود النحاة على آراء ابن مضاء؟

هذه التساؤلات وغيرها كانت كفيلة بأن تحرك فينا دافع البحث في الموضوع المعنون(**ردود ابن مضاء على آراء النحاة بين القبول والرفض -باب الاشتغال أنموذجاً-**).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في سرد آراء و مبادئ ابن مضاء وأسس ثورته التي دعا فيها إلى إلغاء العامل النحوي، والقياس والعلل، وباب الاشتغال وباب التنازع وغيرها، بغية التيسير وتسهيل النحو للدارسين، ولعل بعض المحدثين من النحاة قد أحيوا ثورة ابن مضاء من أهمهم شوقي ضيف، ومن خلال تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

وتبرز أهداف هذه الدراسة في بعض النقاط أهمها:

-إلقاء الضوء على شخصية العالم ابن مضاء القرطبي والتعريف به.

-سرد اتجاهات ابن مضاء النحوية وعرضها مبسطة لتكون مفهومة عند الدارسين.

-رصد أهم الآراء المساندة لما دعا إليه ابن مضاء والآراء المعارضة له.

وقد سبقنا لهذا الموضوع عدد من العلماء والباحثين جعلتنا نستفيد من دراستهم لعل أهمها: شوقي ضيف، محمد عيد، ربيح عمار، ومن المذكرات أطروحة الطيب دخير.

للإلمام بكافة جوانب الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكاليات والتساؤلات السابقة قسمنا هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول:ابن مضاء وكتابه " الرد على النحاة " وآرائه، وقد قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: تعريف ابن مضاء، وفيه اسمه ونسبه، نشأته ومولده ووفاته ثم شيوخه وتلاميذه، ومذهبه الفقهي، أما المبحث الثاني: كتاب الرد على النحاة، تطرقنا من خلاله إلى الظروف التي ألف فيها الكتاب، ثم وصف الكتاب الذي حققه شوقي ضيف، ثم الآراء التي انفرد بها ابن مضاء، والفصل الثاني: جاء بعنوان: موقف النحاة من آراء ابن مضاء في الاشتغال، وقسمناه إلى مبحثين، مبحث أول: آراء ابن مضاء في الاشتغال، وأدرجنا فيه مطلبين، الأول: شرح الاشتغال في النحو، والثاني: ما انفرد به ابن مضاء من آراء في الاشتغال، ثم مبحث ثاني بعنوان: مواقف النحاة من آراء ابن مضاء، وقسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، مطلب أول بعنوان: مواقف القبول، ومطلب ثاني مواقف الرفض، أما المطلب الثالث فخصصناه للترجيحات والخلاصات التي خرجنا بها من مواقف النحاة لآراء ابن مضاء، ثم جعلنا خاتمة لهذه الدراسة لخصنا وجمعنا كل ما يتعلق بما يفيد هذه الأخيرة.

وإن طبيعة موضوع الدراسة حتم علينا إتباع المنهج الوصفي يتخلله بعض التحليل، إلا أننا عند سردنا لحياة ابن مضاء وأهم أعماله وشيوخه وتلاميذه اتبعنا المنهج التاريخي، أما عند حديثنا عن الآراء والأسس التي دعا إليها ابن مضاء في قضية إلغاء العامل، والقياس وباب الاشتغال وباب التنازع والتعليل فقد اتبعنا المنهج التحليلي، واتبعنا المنهج نفسه عند الحديث عن المؤيدين والمعارضين لآراء ابن

مضاء ولإتمام هذه الدراسة اعتمدنا على عدد من المصادر والمراجع لعل أبرزها كتاب "الرد على النحاة" وكتاب ابن هشام الأنصاري "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" وكتاب " أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة" لكاتبه محمد عيد.

وككل باحث فقد واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل لعل أبرزها عدم وفرة المراجع الورقية ما اضطرنا إلى الاستعانة بالمراجع الإلكترونية التي لم نجد فيها ضالتنا عند بحثنا عن كتاب ابن مضاء "الرد على النحاة" الذي كتبه صاحبه الأصلي، وهذا ما جعلنا ندرس الكتاب الذي حققه شوقي ضيف، كما وجدنا صعوبة عند دراسة مواقف الرفض والتأييد في باب الاشتغال لم نجد المادة التي تشفي غليلنا ما جرنا للحديث عن ذكر مواقف الرفض والتأييد عند النحاة بشكل عام لكل آراء ابن مضاء كما وجدنا صعوبة أثناء إتمام هذه الدراسة عند تزامن عملنا بشهر رمضان المبارك، وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث وفق الصورة المرجوة، كما نتقدم بتحياتنا إلى أعضاء لجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة البحث على كثرة التزاماتهم العلمية والمهنية ولا يفوتنا تقديم وافر الامتنان وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف الذي تحمل عناء قراءة البحث والوقوف على نقائصه منذ بذرته الأولى كعنوان إلى إكماله كبحث أكاديمي ممنهج ، وفي الأخير نسأل الله عزّوجل أن يجعل كل ذلك في ميزان حسناته إلى يوم الدين والله المستعان.

الفصل الأول

- ابن مضاء وكتابه الرد على النحاة وآراؤه

– مبحث1: تعريف ابن مضاء

–مبحث2: كتاب الرد على النحاة

الفصل الأول: ابن مضاء وكتابه "الرد على النحاة" وآراؤه.

المبحث الأول: تعريف ابن مضاء:

إن اللغة العربية هي اللغة التي أنزل بها القرآن الكريم وللحفاظ عليه من اللحن أسس النحو العربي إذ ظهرت عدة مدارس منها البصرية والكوفية والبغدادية ثم المصرية والأندلسية والمغربية، وقد برز في كل مدرسة نحاة ولغويون وما يهمنا في بحثنا النحاة الأندلسيين، من خلال ابن مضاء القرطبي، وأثناء بحثنا على شخص ابن مضاء واجهتنا بعض الصعوبات لعدم توفر تراجم مطولة له وذلك يُعد تقصير في ترجمته ويقول في ذلك الدكتور محمد عيد:

" والكتب التي سجلت حياة اللغويين والنحاة والفقهاء وآرائهم لم يتحدث بعضها عن ابن مضاء وآرائه مطلقاً أو لم يتحدث عنه حديثا مسهباً كما فعلت مع غيره من النحاة والفقهاء.[1]

المطلب الأول:

1-اسمه ونسبه:

هو أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن مضاء اللخمي[2]، وقيل أيضاً هو أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي [3]، وقد أهملت معظم الكتب التي تحدثت عن النحاة واللغويين و الفقهاء في ذلك العصر ذكره بالتفصيل، رغم ما جاء به من أفكار جديدة في النحو و اللغة منذ عصره إلى العصر الحاضر.[4]

---

[1]-محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي بن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، دار العلوم، القاهرة، 1410هـ 1989م، ص37.

[2]-الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص 231.

[3]- السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمان ابن ابي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تح محمد ابو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية بيروت، لبنان ، ج1، ص323.

[4]-معاذ السرطاوي،ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية،ط1،مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، 1408هـ/1988م،ص43.

2- نشأته ومولده ووفاته:

نشأ بقرطبة في بيت حسب محباً للعلم [1]، إذ كان مولده سنة ثلاث عشر وخمسمائة(513هـ) بقرطبة، وإليها ينسب، وقد كان منقطعاً إلى العلم والعلماء، معنيا أشدُّ العناية بلقاء أساتذة عصره، ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى اشبيليا، حيث ابن الرماك الذي درس عليه كتاب سيبويه، وكانت هجرته إلى اشبيليا لطلب النحو، كما هاجر إلى سبته لطلب الحديث، حيث القاضي عياض أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره، ومازال يعنى بالحديث حتى صار رحلة في الرواية، ويقول عنه ابن فرحون "إنه كان واسع الرواية، عاليها، ضابط لما يُحدث به".

لم يكتف ابن مضاء –كعادة أهل عصره – بالثقافة اللغوية والدينية، إذ كان كما يقول السيوطي في بغية الوعاة "عارفاً بالطب والحساب والهندسة"، وأيضاً فإنه "كان شاعراً بارعاً، كاتباً" وقد كان متحيزاً لدعوة الموحدين، منها فاس وبجاية وقد نصبه أيضاً يوسف بن عبد المؤمن قاضي الجماعة في الدولة كلها، أو كما نقول الآن قاضي القضاة، وقد استمر في هذا المنصب الذي قلده إياه يوسف حتى توفي في عهد ابنه يعقوب، سنة اثنين وتسعين وخمسمائة عن سن عالية أي توفى سنة (592هـ) بإشبيلية.[2]

3- شيوخه:

نشأ ابن مضاء في بيت حسب وشرف، وكان منقطعاً إلى العلم والعلماء،معنياً أشدّ العناية بلقاء أساتذة عصره، وكان كثير الهجرة في طلب النحو والفقه، وكان أكثر ولوعه بالنحو والفقه،

ومن أهم شيوخه:

[1]–مرجع سابق، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص231.

[2]-مرجع سابق، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، ص223.

-**ابن الرماك:** هو عبد الرحمان بن محمد بن عبد الرحمان بن عيسي أبو قاسم المعروف بابن الرماك ويعد من أكثر الأساتذة أثراً في ابن مضاء في المجال اللغوي إذ أنه أطال ملازمته ودرس على يديه كتاب سيبويه وقد كان ابن الرماك أستاذًا في العربية مدققاً لكتاب سيبويه توفي عام خمسمائة وواحد وأربعين هجري (541هـ).[1]

-**القاضي عياض:** الذي أخذ عنه الحديث، الذي كان أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره، وكان من أساتذته في العربية **ابن بشكوال وابن سحنون.**[2]

كما أخذ عن **شريح الزغبي وأبي بكرالعربيو البطروجي وابن المناصف الرشاطي** وتأدب في العربية، كما درس عن **الأشكوني**، وتتلمذ أيضا على يد **ابن أبي الخصال.**

4- تلاميذه:

لم نتمكن من معرفة أسماء من تتلمذ على يد ابن مضاء إلا تلميذه المشهور أبو علي عمر بن محمد الشلوبين.

5- من أشهر مؤلفاته:

لقد ثار ابن مضاء على النحو المشرقي وألف فيه ثلاثة كتب أولها سماه: " المشرق في النحو"، أما الكتاب الثاني فاسمه: "تنزيه القرآن، عما لا يليق بالبيان"، الذي ناقضه ابن خروف في هذا التأليف بكتاب سماه: تنزيه أئمة النحو، مما نسب أليهم من الخطأ والسهو" ومعنى ذلك أن هذا الكتاب ألف أيضا معارضة لنحاة المشرق وآرائهم في النحو، وهذان الكتابان لم يصلا ألينا وإنما وصل كتابه الثالث الذي سماه: "كتاب الرد على النحاة".[3]

---

[1]- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي،ط1،دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999م ص20.

[2]-ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة،تح شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،1366هـ/1947م، ص10.

[3]-المرجع نفسه، ص12.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي و مبادئ المذهب الظاهري وأثرها على رأي ابن مضاء.

1- مذهبه الفقـــــــــهي:

لقد عاش ابن مضاء في دولة الموحدين، والتي تعد من أهم الدول في تاريخ المغرب الإسلامي، فمن الناحية السياسية استطاعت توحيد البلاد الممتدة من طرابلس حتى الأندلس تحت سلطة واحدة، وحضاريا بلغت الثقافة الإسلامية ذروتها في عهد تلك الدولة التي عاش فيها ابن رشد، وابن طفيل، أما دينياً استمرت دولة الموحدين في التأثير في حياة المغرب الروحية حتى بعد سقوط الدولة سياسياً.[1]

إن الذي حدث بين المرابطين والموحدين هو ثورة علمية وفقهية، تحولت إلى صراع سياسي وحربي أدى إلى انتصار الموحدين وتحقيق أمرائهم << لخصائص المذهب الظاهري علمياً – مع اختلافهم في إخفاء ذلك وإظهاره – تلك الخصائص التي قوامها العودة إلى النصوص لاستقرائها هي في عمق واجتهاد وعدم تقليد أحد وترك الآراء الشخصية والفنون التي لا فائدة منها.>>[2]

اغلب ما جاء به الدارسون الذين اهتموا بابن مضاء أقروا بأنه ظاهري المذهب لأنه عاصر أمراء الموحدين الأربعة وتولى رئاسة القضاء ليوسف بن عبد المؤمن، ويعقوب بن يوسف، والثورة الفقهية في عنفوانها، أغلب الظن أنه كان أحد قادتها إن لم يكن قائدها العام. [3]

مما سبق يتبين لنا بأن ابن مضاء ظاهري المذهب، والظاهرية أحد المذاهب الفقهية وهي طريقة خاصة في تناول نصوص القرآن والحديث، وقد سمي بهذا الاسم–الفقه الظاهري–

---

[1]–محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التارخية، المغرب في بدايات العصور الحديثة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العالية 1963/62م، دت، دط، ص12.

[2]– مرجع سابق،محمد عيد، أصول النحو العربي، ص30.

[3]– المرجع نفسه، ص30.

لأنه<< لم يعتمد إلا على ظاهر الكتاب والسنة، ولم يعتمد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية معللة، بحيث تعرف عليها ويقاس عليها غيرها، كما هو الشأن في منهاج الأئمة الأربعة، والفقه الذي قام على أصولهم، يدرسون النصوص ويتعرفون الأحكام منها، ولا يكتفون بذلك بل يتعرفون مع ذلك ما وراء النص من علة الحكم، فيطرد الحكم الذي ورد به النص في كل موضع تحققت فيه العلة التي استخرجوها، وبذلك تعم العلة.>>[1]

وهناك من ينسب ابن مضاء للمذهب المالكي، وهذا مانشره عبد الكريم البكري وبرر بقوله:<< لعل ما يستدعي الأذهان في هذا الموضوع هو أن المؤرخين واللغويين القدماء ممن تحدثوا عن ابن مضاء لم يذكر قط أنه كان ظاهرياً على نحو ما فعلوه مع أبي حيان النحوي.>>[2]

ثم يضيف داعماً لرأيه هذا فيقول:<< ومن أدلتنا على أن ابن مضاء لم يكن ظاهرياً ولم يخرج عن المذهب المالكي الذي كان سائداً في المغرب والأندلس.... أقول، ومن أدلتنا على ذلك، أن ابن فرحون ترجم له في الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، وعدَّهُ في طبقات العلماء المالكيين، إذ يريد بعلماء المذهب، المذهب المالكي.[3]

نستخلص مما ذكرناه سابقاً أن ابن مضاء بعد دراسة المؤرخين قد ذكروا بأنه مالكي المذهب تارة وظاهري تارة أخرى، لكن من خلال رؤيتنا العلمية، يتضح لنا بأن مذهب ابن مضاء هو مذهب ظاهري لمعاصرته أمراء الموحدين الأربعة، أبرزهم يعقوب بن يوسف أشد أمراء الموحدين ثورة، وقد حرق كتب الفروع المذهبية يقول المراكشي:<< كان قصده في الجملة هو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. [4]>>

---

[1]–المرجع السابق، ص29–30.

[2]–فاروق عبد المعطي، ابن حزم الظاهري وعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأموي الأندلسي، ط1، دار الكتب العلمية، جامعة المنصورة، بيروت، لبنان.1992م، ص162.

[3]– مرجع سابق،أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص38.

[4] –المرجع السابق، ص38.

وما يؤكد أن ابن مضاء ظاهري المذهب هو توليه منصب قاضي الجماعة في دولة الموحدين، كما أن النزعة الظاهرية بادية في ثنايا كتابه الرد على النحاة، ومن أجل تعزيز ودعم كلامنا ارتأينا أن نسرد خطوات ابن مضاء في المذهب الظاهري.

2- مبادئ المذهب الظاهري وأثرها على رأي ابن مضاء:

إن بداية نشأة المذهب الظاهري تعود إلى" داود بن خلف" البغدادي مقاماً الأصفهاني نسباً المولود عام 202هـ، وتتلمذ على يد طلبة " الإمام الشافعي" (ت204هـ) فقد كان شديد الإعجاب به، وبمذهبه وهو الذي نبه إلى وجود رد القياس الفقهي، الذي أخذ به أستاذه الشافعي كأصل، بعد رفضه للأصول المالكية والحنفية، وقد طبق داود ما طبقه الشافعي على الاستحسان، فوجده لا يصمد لذات الشروط، ومما دعاه إلى رفضه.[1]

وبالتالي الخروج عنه، إذ قال:(أن المصادر الشرعية، هي النصوص، فلا علم في الإسلام إلا بالنص).[2] وبهذا إبطال القياس ولم يأخذ به.

وقد قوى دعائم المذهب الظاهري العالم الأندلسي " علي بن أحمد بن سعيد بن حزم " توفى(456هـ)، فقد كان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار.[3]

وقد كان ابن حزم باعثاً لهذا المذهب الذي امتد أثره حتى يشمل الحياة السياسية في المغرب والأندلس وكان سبب ذلك سعة إطلاعه واجتهاده المعرفي، وإتقانه لعدة علوم، وأصبح بذلك يؤخذ به في اتخاذ بعض القرارات وحل المشاكل.

---

[1]- الزعبي أنور، ظاهرية ابن حزم الأندلسي، ط2، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009م، ص54.

[2]- أبو زهرة محمد، ابن حزم، دط، دار الفكر العربي بيروت، لبنان، 1977م، ص291.

[3]- التلمساني أحمد بن محمد، نفح الطيب، شرح وضبط: مريم قاسم طويل، يوسف علي طويل، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1995م، ج2، ص293.

وقد كان منهج " ابن حزم " الفقهي يتميز ب: الأخذ بظاهر الحديث، إنكار التقييد، إباحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الثابتة.[1]

وبالتالي فهو يمنع أي اجتهاد بالرأي في الدين، باستثناء الكتاب والسنة النبوية، باعتبار أن ذلك حكم الله تعالى، أما ما توصل إليه المجتهد من رأي، فيعد حكماً خاصاً به ودليله على ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ٣٨ ﴾ الانعام. وقوله تعالى:﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ٥١﴾ العنكبوت، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ٥٠﴾ الأنعام، فهذه النصوص القرآنية تؤيد رأيه باعتبارها أوضحت الشريعة الإسلامية.

ومنه فإن منهج ابن حزم الظاهري يعول على النصوص أولاً وأخيراً، لأنها معقولة المعنى في ذاتها أي أنها في الجملة مصلحة للعباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه، لا يتجاوزه ولا يفكر في علة مستنبطة منه، ولا يبحث في عللها.[2]

وحجته في ذلك قوله تعالى:﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ٢٣﴾الأنبياء، فهو بذلك يستبعد العلل والقياس ويرجع الأمر إلى كلام الله والنبي"محمد" صلى الله عليه وسلم، مما يعني أنه يقيد نفسه تقييداً شديداً بظاهر النصوص الدينية، والعمل بأحكامها رافضاً المذاهب

[1]–مرجع سابق، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص32.

[2]– مرجع نفسه، ص33.

الأخرى مهاجماً أصولها، كالرأي والاستحسان، والقياس، والتأويل.[1] وهذا ما أكثر عليه الخصوم والفقهاء وغيرهم.

إن شدة رفض ابن حزم للعلل النحوية لأنها في نظره كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة.[2] فمعاني الألفاظ في اللغة تم تحديدها عن طريق السماع أو تواضع عليها أهل اللغة، فابن حزم يري أنه لا يجوز تضييق النص وتوسيعه بطريق التعليل والقياس وإنما تنحصر دلالة اللفظ على ما أقره السماع.[3] فهو بذلك يرفض وينكر القياس والتعليل في اللغة.

إن حديثنا وتعرضنا إلى منهج" ابن حزم " الفقهي في ضوء المذهب الظاهري وسرد آرائه كل ذلك بسبب تأثر ابن مضاء بتلك الآراء الفقهية وأثرها في رؤيته اللغوية والنحوية استند فيها على المذهب الظاهري، ويتضح ذلك جلياً في ثورته على نظرية العامل والعلل والقياس في النحو، ورفض القول بالرأي ما لم يقم على دليل، فهو بذلك شديد التمسك بظاهر النص.

إن الثورة على ما هو مألوف بين النحاة ليس بالأمر الهين وهذا ما سعى إليه ابن مضاء من خلال كتاب " الرد على النحاة "، إذ أخذ يناقش أصول النحو، ومناهج التفكير عند النحاة الأوائل، ويعرض رأي غير معتاد، وموقفاً غير مسبوق في أصول النحو في جرأة نادرة، وثقة كبيرة من شداد الرأي، جعلت من ابن مضاء ظاهرة النحو الأندلسي.[4]

إن التأثر بالمذهب الظاهري عند ابن مضاء لم يكن عائقاً أمام تطلعاته إلى التجديد والتيسير، والتفرد بمنهج خاص به يعبر عن رؤيته الشخصية التي نادي فيها بالتخلي عن بعض أصول النحو العربي إذ أنها لا تعود بالفائدة على القارئ سيما وأن هدفه هو تيسير النحو للطلاب والمتعلمين.

---

[1]– مرجع سابق، ظاهرية ابن حزم الأندلسي، ص167.

[2] – مرجع سابق، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص34.

[3]– مرجع سابق، ظاهرية ابن حزم الأندلسي، ص154.

[4]–ربيح عمار، ابن مضاء القرطبي، ثورته في الفقه....ثورة في النحو، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد:5، جوان 2009م، ص4.

المبحث الثاني: كتاب الرد على النحاة.

المطلب الأول: الظروف التي ألف فيها الكتاب.

البيئة التي ألف فيها الكتاب:

إن الظروف العلمية لابن مضاء ساعدت على تأليف كتابه، كما أن مكانة الثقافة في عصر الموحدين كان عاملاً مهمًا في ذلك، فقد كانوا يكرمون العلماء ويحثونهم على البحث والتأليف.

إن من يرجع إلى نصوص "**كتاب الرد على النحاة**" يلاحظ ملاحظة واضحة، أن صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه، و أيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟، وربما كان ابن مضاء احد المؤلبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلب الأول كما كان يقضي بذلك منصبه، والغريب أنه لم يعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق [1]، إنما عني بالتأليف ضد النحو المشرقي، فقد صب عنايته كلها على النحو.

تظهر من خلال البيئة أن الحياة العلمية والفكرية في المغرب والأندلس كانت ثائرة على المشرق، فكلما دعا خلفاؤها إلى رد فقه المشرق على المشرق، فإن ابن مضاء يدعو إلى رد نحو المشرق على المشرق أيضاً، إذ عاب عليهم غلوهم في التأويل والتعليل، حتى جعلوا من النحو علماً معقداً ينفر منه الدارسون.

ولقد تراوحت أسباب تأليف الرد على النحاة بين ماهو شخصي وديني وبين ما يهدف إلى تخليص النحو من بعض أخطاء واضعيه.

[1]–مرجع سابق، الرد على النحاة، ص11.

المطلب الثاني: وصف الكتاب ومنهجه:

1- وصف الكتاب:

"الرد على النحاة " كتاب في النحو ألفه ابن مضاء في القرن السادس للهجرة (6هـ) وحققه الدكتور شوقي ضيف لأول مرة سنة (1947م)، ثم قدم الطبعة الثانية له سنة (1982م)، وطبع هذا الكتاب ونشر من طرف دار المعارف بالقاهرة.

وقد اعتمدنا على الطبعة الثانية للكتاب الذي يحتوي على مائة وتسعة وأربعين (149) صفحة تتوزع على المقدمة للطبعة الأولى، ثم المقدمة للطبعة الثانية ومدخل ثم كتاب الرد على النحاة بفصوله الخمسة.

قسم المحقق الكتاب إلى قسمين: قسم به مقدمتين و مدخل وقسم به كتاب الرد على النحاة، أما المدخل فقد ذكر فيه عصر الكتاب و مؤلفه ووصف فيه نسخة الكتاب الأول وتحقيق نسبتها إلى صاحبها، ثم يكشف بعد ذلك عن حاجة النحو إلى تصنيف جديد، وذلك بالانصراف عن نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات.

أما قسم الكتاب الثاني فهو مبدوء بفاتحة تليها خمسة فصول يشتمل الفصل الأول على دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، ويشتمل الفصل على باب التنازع والباب الثالث على باب الاشتغال ويضم الفصل الرابع باب فاء السببية وواو المعية أما الفصل الأخير فهو دعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث وإلى إلغاء القياس والتمارين غير العملية.

من حيث المضمون فإنه يتبادر للقارئ كتاب ابن مضاء بأنه يميل فيه إلى هدم بناء النحو القديم وإلغاء منهج النحاة القدامى في تأسيس دراستهم النحوية دون تقديم البديل، فهو يدعو إلى اطراح فكرة العامل وهدمها كما يجده ثائراً على عدة أبواب في النحو داعياً إلى حذفها والاستغناء عنها، كما ينكر ابن مضاء القياس ويدعو إلى اطراح العلل الثواني والثوالث فهذا الكتاب عبارة عن موقف ابن مضاء القائم على رفض مبادئ النحاة وتفسيراتهم.

2-منـــــــهجه:

لقد اهتم ابن مضاء بالمصادر والكتب والعلماء الذين استسقى منهم مادة كتابه، ويعالج الكثير من أفكارهم فنجده يذكر سيبويه وابن جني، كما نجده يتحدث في كثير من المرات بصيغة الغائب فيقول مثلاً: ادعاؤهم، ماقالوه، صناعته .....إلخ، ثم يناقش أثناء ذلك الأفكار التي لم يتفق معهم فيها، ومن تلك المصادر المذكورة سابقاً نورد ما اعتمده المحقق مثل:

-شرح السيرافي على كتاب سيبويه.

-كتاب الانتصار لابن ولاد.

-ارتشاف الضرب لأبي حيان.

-كتاب المقتضب للمبرد.

يقوم منهج ابن مضاء في الرد على الاختيار غير المناسب للتبويب، وذلك وفق ما يخدم الغرض العام للكتاب، فهو مرة يذكر ما يعترض عليه ومرة يذكر ما يجب إلغاؤه، كما يقدم بعض المسائل ويؤخر أخرى، فهو يفتقد الترتيب المنهجي الملتزم.

ومن منهجه كذلك ذكر الشواهد من القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبوية ومن أشعار العرب ومن منهجه كذلك عرض بعض خلافات النحاة في المسائل الجزئية والعلل والافتراضات والجدل حول تلك المسائل.

ويرى بعض الدارسين على أن منهج ابن مضاء يقوم على النقد دون تقديم البديل الكافي خاصة لما يقول ابن مضاء على نفسه:<< فإن قيل: أنت أبطلت أن يكون في الكلام عامل أو معمول فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو قلت: أورد هذا في أبواب تدل

على ما سواها بالأخرى، وقد شرعت في كتاب يشمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يعقه عن التقليد إلا يستدل بهذه الأبواب على غيرها. >>[1]

كما أن ابن مضاء لا يقتصر على ذكر الأفكار التي جاء بها في كتابه وحقيقتها عند النحاة بل ماينبغي أن يكون حسب اجتهاده ورأيه، ذلك أنه لما يتجه لفكرة من أفكار النحو فإنه يذكر رأى النحويين فيها، ويورد احتمالاتها ويذكر رأيه خلال ذلك لا يلتزم فيه مكان معين، وفي بعض الأحيان يذكر حكم الدين فيه.[2]

المطلب الثالث: الآراء التي انفرد بها ابن مضاء:

لقد انفرد ابن مضاء بمجموعة من الآراء، وقدَّم حججاً وأدلة في ذلك، من أهم ما ذكره في هذا الباب قوله في العامل النحوي، وموقفه من القياس النحوي وموقفه من العلل الثواني والثوالث.

1-قوله في العامل النحوي : يقول ابن مضاء :" قصدي في هذا الباب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُ عنه أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ضمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا للعامل اللفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي، وعبروا عن ذلك بعبارة توهم في قولنا: (ضرب زيدٌ عمراً)، إن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر إنما أحدثه ضرب .....[3]

يرفض ابن مضاء فكرة العامل ويبين أن الحركات التي تظهر على أواخر الكلمات ليست من عمل الألفاظ، فالألفاظ عنده لا تعمل في بعضها ثم يبين الفاعل الحقيقي بقوله:"....الفاعل عنده القائلين به، إما أن يفعل، بإرادته كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق"[4].

---

[1] -مرجع سابق، الرد على النحاة، ص94.

[2] -ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص48.

[3] - مرجع سابق، الرد على النحاة ،ص76.

[4] -المرجع نفسه، 78ص.

ويستدل ابن مضاء على صحة ما ذهب إليه، نص لابن جني يذكر فيه أن العمل للمتكلم لا للعامل الذي هو اللفظ، حيث يقول بعد كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية:<<...وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكم نفسه لا لشيء غيره.>>[1]

لقد عارض ابن مضاء ما جاء به النحاة و أتخذ بذلك موقفاً صريحاً، وعنده أن معاني الكلمات ليست عاملة في بعضها، ويزداد موقفه شدة عندما استند إلى قول ابن جني عندما ردَّ على النحاة.

إن ابن مضاء يرفض القول بالعامل رفضاً كاملاً من خلال النصوص التي احتج بها إذ لا فائدة منه، ويترتب من موقفه مجموعة من الاعتراضات ومن أهمها نذكر:

1.1-**اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة:** يذكر ابن مضاء أن النحاة الأوائل قسموا العوامل المحذوفة إلى أقسام ثلاثة هي: محذوفات لا يتم الكلام إلا بها، ومحذوفات لاحاجة بالقول إليها، لأن الكلام يتم من دونها، ومحذوفات تغير الكلام عمَّا كان عليه بظهورها.[2] وقد اعترض ابن مضاء على هذه المحذوفات لأنها تغيب لفظاً وتغيب في نفس المتكلم الذي لا يتلفظ بهما، لذلك يتعذر التقدير عنه ويغيب العامل.

2.1-اعتراضه على تقدير متعلقات المجرورات: يقول ابن مضاء:" ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي إخبار أو صلات أو صفات أو أحوال مثل: زيد في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، رأى زيدٌ في الدار الهلال في السماء".[3] وتقدير هذه المحذوفات عند النحويين هو على

---

[1]-ابن جني، أبي الفتح عثمان، الخصائص،تح: محمد علي النجار، دط،دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952م، ج1، ص110.

[2]-ينظر : الرد على النحاة، ص ص78-81.

[3]-المرجع نفسه، ص87.

الترتيب: زيدٌ مستقر في الدار، رأيت الذي كان في الدار، مررت برجل كائن من قريش، رأيت في الدار الهلال كائناً في السماء.

ويرى ابن مضاء أنه لا حاجة للسامع لهذه المحذوفات لأنها زيادات في الكلام.

3.1-اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات: يقول ابن مضاء:"ومما يجري هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة والمشتبهة بها، وما يجري مجراها، ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل:(ضارب ومضروب وضراب وحسن)، وما يجري مجراها وقالوا: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمراً)، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه، وقد بطل ببطلان العامل أن ترفع الظاهر.[1]

يرد ابن مضاء على النحاة كل ما لم يحتاجوا إلى إظهاره، خاصة إذا كان المعنى مفهوماً، فلماذا نبحث عن الضمائر المستقرة واسم الفاعل (ضارب) يدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ويحمل معنى الفعل والفاعل، ففي المثال:(زيد ضاربُ عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه.[2]

4.1-**الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:** يعترض ابن مضاء على تقدير النحويين الضمائر المستترة في الأفعال، اعتمادا على قاعدة لكل فعل فاعل، وهذا الفاعل لا يتقدم على فعله ومثال ذلك (زيد قام)، فالضمير المقدر فيه هو: زيد قام هو.

يرى ابن مضاء أن هذا الضمير محذوف وليس مضمر فيقول : والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام)، أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم....).[3]

---

[1]-المرجع السابق، ص88،

[2]-المرجع نفسه، ص88.

[3]-المرجع نفسه، ص93.

لأنه إذا ذكر الضمير (هو) فيعني كرر الفاعل، والأولى له ألاَّ يعيده لغياب الفائدة المعنوية فيه.

2-**قوله في القياس:** يقول ابن مضاء في موقفه من القياس:<< والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيءٍ وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع>>.[1]

ويقول في باب التنازع:<< فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه المفعولات أو لاتقاس؟...والأظهر ألاَّ يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك....>>.[2]

من خلال القولين يظهر أن ابن مضاء لا يرفض القياس كله، بل يذكر أن في النحو قياسات خاطئة وجب تصحيحها.

وما يدل على أن ابن مضاء لا يرفض القياس كله قوله:<<...وأيضاً فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع>>.[3]

3-قوله في العلل الثواني والثوالث: يقول ابن مضاء :<< ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل: سؤال السائل عن (زيد) من (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر....>>[4]

---

[1]-المرجع السابق، ص134.

[2]-المرجع نفسه، ص101.

[3]-المرجع نفسه،ص134.

[4]-المرجع نفسه، ص130.

يدعو ابن مضاء إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث من النحو، أما العلل الأول فيجب الاحتفاظ بها والإبقاء عليها، كما يدعو إلى قطع التعليل أمام السائل بالقول:كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، هذه تُجبره على الاكتفاء بها وعدم التساؤل.

صحيح أن هذه العلل المذكورة لا تفيد المتكلم ومتعلم النحو لا يضره جهلها، ولكنها تكون ضرورية للدارس المتخصص.

قسم ابن مضاء العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام فيقول:<< فهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده >>.[1]

ومنها ماهو مقبول أحياناً، وهو العلل المقطوع بها ومثال ذلك ما ذكره النحاة في علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا، فإذا سأل السائل عن سبب تحريكه، فنجيبه بأنه التقى ساكناً آخر، وإذا قال ثانية، فلم لم يتحركا ساكنين أجبناه بأن النطق بهما ساكنين لا يمكن، يقول ابن مضاء: << فهذه قاطعة وهي ثانية >>.[2]

هذه علة ثانية لكنها مقبولة عند النحويين وعند ابن مضاء كذلك.

4-إلغاء باب التنازع:

لقد ورد باب التنازع عند ابن مضاء بعدة صور ذكرها النحاة وفصلوا فيها وبذلك قد رفضها ابن مضاء وجاء رأيه صريحاً بقوله:" ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على المفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم.[3]"

[1]-المرجع السابق، الرد على النحاة، ص131.

[2]-المرجع نفسه، ص132.

[3]-المرجع نفسه، ص،ص 98,97.

لم يكن ابن مضاء من خلال باب التنازع شديد اللهجة مع النحاة لأنه كان يرجح بعض الخلافات بعد سردها وصرح أن خلافه في اللفظ، فهو لا يقول: أعملت، وإنما يقول: عَلّقت، فهو بذلك يتحول إلى نحوي مشرقي بصري المذهب، فهو يقول:" وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجواز، واختيار الكوفيين الأول للسبق، ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً...."[1]

5-إلغاء باب الاشتغال:

لقد أعاب ابن مضاء على النحاة في باب الاشتغال وبين اضطرابهم في صور تعبيره اضطراباً شديداً وبين مقدار العناء الذي يتكبده الدارس، فقال:" من الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول، ولا داعياً لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن مفعوله بضمير مثل قولنا (زيداً ضربتهُ)."[2]

ومن أهم المقولات التي عرضها ابن مضاء وبين صور الاشتغال واضطراب النحاة فيها:(أزيدً لم يضربه إلا هو، وأخواك ظناهما منطلقين، و أأنت عبد الله ضربته)، فهو بذلك يحمل على دراسة النحاة للباب، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع والنصب وما يجوز فيه الأمران، ويضع ابن مضاء قاعدة بسيطة لهذا الباب تفسر صيغ الاشتغال كلها وهي أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصب، لأنه من مكان نصب، وإلا رفع لأنه من مكان رفع،ولقد لخصها قوله:"إن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، وإنما يرفعه المتكلم وينبه إتباعاً لكلام العرب....فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع، والأخر في موضع منصوب، أو

[1]- المرجع السابق،الرد على النحاة، صص94-101.

[2]- المرجع نفسه، ص103

أحدهما متصل بمرفوع، والأخر متصل بمنصوب....إن روعي المرفوع رفع، وإن روعي المنصوب نصب."[1]

6-إلغاء التمارين غير العملية: دعا ابن مضاء إلى إلغاء التمارين الافتراضية غير العملية التي وضعها النحاة فهي عنده لا تفيد في النطق ولا تدخل في الأسلوب العربي بل هي لمجرد التمرين وضرب لذلك أمثلة فقال:" مما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال(فُعل)، فيقول قائل(بوع) أصله (بيع) فبدل من الياء واو لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب:(موقن وموسر). ومن قال بيع بالكسر كسر الباء لتصح الياء، كما قالت العرب(بيض وعين وغيد) في جمع بيضاء وعيناء وغيداء."[2]

لقد أورد ابن مضاء حجج الفريقين وهو بذلك يتساءل لغرض إقامة الحجة على المشتغلين بهذه التمارين، ليخلص في النهاية إلى أن الابتعاد عن هذه أولى من الاشتغال بها لكونها مجرد تمارين لا تفسر صيغاً عربية بل هي تفسر صيغاً لهم.

إن قراءة كتب النحو القديمة مثل كتاب شرح السيرافي (ت368هـ) على كتاب سيبويه (ت180هـ) أو شرح أبي حيان (ت745هـ) على كتاب التسهيل يدرك بأن النحاة قد أفسدوا النحو لكثرة الفروع وعلل وأقيسه وأصول ومسائل غير عملية فلأجل ذلك هتف ابن مضاء لإلغاء هذه الفروع قائلاً:" نحو الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية فإن فيها فساداً واضطراباً كثيراً."[3]

لم تلق أصوات ابن مضاء أذان صاغية إلا في بداية القرن العشرين حيث برز عدد من الباحثين يدعون إلى تيسير النحو ومنه إحياء فكرة ابن مضاء.

---

[1]- المرجع، سابق، ص،ص 106,105.

[2]-مرجع نفسه، الرد على النحاة، ص،ص 139,138.

[3]-المرجع نفسه، ص46.

مما سبق من رأي ابن مضاء في باب الاشتغال فهو بذلك يعتبر تطبيقاً على رأيه في العامل عامة من ناحية، كما أن هذا الرأي يستند إلى النص اللغوي من ناحية أخرى في كون المتكلم يرفع وينصب إتباعاً لكلام العرب وبهذا يتبين أن النحاة يتصورون جمل الاشتغال جملاً ناقصة لا تتم إلا بالمقدر بينما ينظر إليها ابن مضاء كما هي فالاسم فيها مرفوع، ومنصوب، وهكذا ينطقه المتكلم، وهكذا كلام العرب.[1]

فهو بذلك يدعو إلى إلغاء هذه الأبواب من النحو لأنها لا تفيدهُ البتة، بل تعقده على طالبيه وعبارته الواردة في هذا الباب تدل على ذلك منها ما ورد تعليقاً على مسألتي الأخفش في الاشتغال.

[1]–مرجع سابق، محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي بن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص217.

الفصل الثاني

- مواقف النحاة من آراء ابن مضاء في باب الاشتغال

-مبحث1: آراء ابن مضاء في الاشتغال

-مبحث2: مواقف النحاة

الفصل الثاني: موقف النحاة من آراء ابن مضاء في باب الاشتغال.

المبحث الأول: آراء ابن مضاء في الاشتغال.

المطلب الأول: شرح الاشتغال في النحو:

باب الاشتغال من الأبواب الدقيقة في النحو، فيحتاج الباحث فيه إلى إعمال الفكر والدقة والبراعة، وهو بمثابة التوكيد في الأسلوب العربي مع بعده عن التكرار.

يكون الاشتغال في الجملة التي يتقدم فيها اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم المتقدم، بحيث لو حذف الضمير لتسلط الفعل على الاسم المتقدم.

إذا قلت: اشتريت الكتاب، أو الكتاب اشتريت فليس في هاتين الجملتين اشتغالاً لأن الفعل لم يشتغل بضمير الاسم المتقدم، والكتاب مفعول به متأخر في الجملة الأولى متقدم في الجملة الثانية.

أما إذا قلت: الكتاب اشتريتهُ فقد تحقق الاشتغال، إذ قد تقدم اسم وهو الكتاب، وتأخر فعل وهو اشترى الذي عمل في ضمير الكتاب على أنه مفعول به للفعل المذكور ولو حذفنا الهاء لتسلط اشترى على الكتاب المتقدم.[1]

- **تعريف الاشتغال لغة:** (شَغَلَ)، الشُغلُ والشَغَلُ والشُّغُل والشُّغْلُ كله واحد والجمع أشْغال وشغول، وقد شغلهُ، يشغله شغلاً وشُغلاً الأخير عن سيبويه وأشغله واشتغل به، وشغل به وأنا شاغل له، وقيل لا يقال أشغلته، للأنها لغة رديئة، ولقد شغل فلان فهو مشغول وقال ثعلب شُغل من الأفعال التي غلبت فيها الصيغة ما لم يسم فاعله،

[1]- التكريتي عبد الكريم الدبان، توضيح قطر الندى، ط2، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، الامارات العربية المتحدة، 1433هـ، 2012م، ص138.

قال وتعجب من هذه الصيغة، فقالوا ما اشغله قال وهذا شاذ إنما يحفظ حفظاً يعنى أن التعجب موضوع على صيغة فعل الفاعل.... واشتغل فلان بأمره فهو مشتغل.[1]

- تعريف الاشتغال اصطلاحاً:

لقد عرف بعض القدماء و المحدثين الاشتغال ونذكر منهم:

1-**ابن الناظم (ت686هـ):**" الاشتغال هو أن يتقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظاً أو محلاً وشغل الفاعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر."[2]

2-ابن هشام الانصاري:" أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وتسلط على الاسم الأول لنصبه."[3]

3-ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ):" أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه."[4]

4-عباس حسن (من المحدثين):"أن يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم؛

---

[1] -ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، (د.ط)،(د.س)،ج13،ص،ص378.379.

[2] ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين،شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود،ص172.

[3] -ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1963م، ص102.

[4] -ابن عصفور الاشبيلي، القرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري-عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1391هـ-1971م،ج1، ص87.

بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن السبب، وتفرغ العامل المتقدم لعمل فيه النصب لفظاً، أو معنى (حكماً) كما كان قبل التقدم."[1]

-أركان الاشتغال:

وهي ثلاثة:

-مشغول عنه وهو الاسم المتقدم.

-مشغول وهو الفعل المتأخر.

-مشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة.

ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها.

1-شروط المشغول عنه:

1.1-أن يكون غير متعدد لفظاً ومعناً بأن يكون واحداً نحوى: زيداً ضربتهُ أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو: زيداً وعمراً ضربتهما؛لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ نحو: زيداً درهماً أعطيتهُ، لم يصح.[2]

2.1-أن يكون متقدماً، فإن تأخر -نحو ضربته زيداً- لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله، وكأنك قلت زيدٌ ضربتهُ.

3.1-قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا على المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ط4، دار المعارف، مصر، 1973م، ج2، ص127.

[2] -ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، دت، ج2، ص158.

4.1-كونه مفتقراً لما بعده؛ فنحو: جاء زيد فأكرمه، ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

5.1-كونه صالحاً للابتداء به، بأن لا يكون نكرة محضة؛ فنحوى قوله تعالى<< رهبانية ابتدعوها >>، ليس من باب الاشتغال، بل رهبانية معطوفة على ماقبله بالواو وجملة (ابتدعوها) صفة.

2-شروط المشغول: وهو الفعل المتأخر.

1.2-أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال.

2.2-كونه صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفه مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح.

3-**شروط المشغول به:** الضمير.

أن لا يكون أجنبياً من المشغول عنه؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو: زيداً ضربتهُ أو مررت به، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير المشغول عنه نحو: زيداً ضربت أخاهُ أو مررت بغلامهِ، وهذا الأخير يسمى السببي.[1]

4-أحكام المشغول عنه:

1.4- ترجيح النصب:

[1]-المرجع السابق، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص159.

1.1.4-أن يكون الفعل طلبياً، كالأمر والنهي والدعاء، مثل: زيداً أكرمهُ، زيداً لا تطردهُ، اللهم عبدك ارحمهُ.

وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يقتضي أن يكون الاسم المتقدم مبتدأ أو أن الجملة بعده خبر، والإخبار بالجملة الطلبية خلاف القياس.

2.1.4-أن يقترن بالاسم المتقدم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال، مثل: أزيداً رأيتهُ؟ و في القرآن الكريم قال تعالى:﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾الآية 24سورة القمر.

3.1.4-أن يكون الاسم المتقدم مقترناً بحرف عطف مسبوق بجملة فعلية، مثل: جاء زيد وخالداً أكرمتهُ، فنصب خالد بفعل محذوف يقتضي أن تكون الجملة الثانية فعلية وهما متناسبتان، أما رفعهُ فيقتضي أن تكون الجملة الثانية اسمية معطوفة على جملة فعلية وهما غير متناسبتين.[1]

4.1.4-أن يكون الفعل مقروناً باللام أو بلا الطلبيتين، نحو: عمراً ليضربهُ بكر وخالداً لا تهنهُ ومنه زيداً لا يعذبه اللهُ.

5.1.4-أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: إن كل شيء خلقناهُ. وإنما لا يتوهم ذلك مع النصب، لأنه صفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

6.1.4-أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، مثل: زيداً ضربتهُ جواب لمن قال: أيهما ضربتَ أو من ضربتَ.

2.4-وجوب النصب:

[1]- مرجع سابق، توضيح قطر الندى، ص140.

وذلك فيما وقع قبل الاسم المتقدم أداة خاصة بالأفعال كأداة الشرط، مثل: إنْ زيداً رأيتهُ فأكرمهُ، فزيداً مفعول به لفعل محذوف هو فعل الشرط ورفعه يقتضي أن يكون مبتدأ، وهذا لا يجوز لأن أداة الشرط لا تدخل على الأسماء[1]

كما يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التخصيص، نحو: (هلاَّ زيداً أكرمتهُ)، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو: (هل زيداً رأيتهُ)، (متى عمراً لقيتهُ)، وأدوات الشرط نحو: (حيثما زيداً لقيتهُ فأكرمهُ)، إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط << إذا >> مطلقاً أو <<إنْ >> والفعل ماض فيقع في الكلام، نحو: (إذا زيداً لقيتهُ، – تلقاه –فأكرمهُ) و(إنْ زيداً لقيتهُ فأكرمهُ).[2]

ويمتنع في الكلام (إنْ زيداً تلقه فأكرمهُ) ويجوز في الشعر وتسوية الناظم بين (إن) و(حيثما) مردودة.

3.4–وجوب الرفع:

وجب الرفع إن كان الفعل صفة، نحو قوله تعالى:﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ٥٢﴾ القمر،أو صلة، نحو(زيدٌ الذي ضربته) أو مضافاً إليه، نحو(زيدٌ يوم تراه تفرح)، أو وقع الاسم بعدما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح، نحو (خرجت فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو) أو قبل مالا يرد ما قبله معمول لما بعده، نحو (زيدٌ ما أحسنهُ!) أو (إن رأيته فأكرمهُ) أو(هل رأيته) أو (هلاَّ رأيته).[3]

4.4–جواز الأمرين واستوائهما:

---

[1]–مرجع السابق، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ص165–172.

[2]–المرجع نفسه، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص161.

[3]المرجع نفسه،ص170.

ويستويان إذا بنيا الفعل على اسم غير (ما) التعجبية وتضمنت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت وذلك نحو (زيدٌ قام وعمرو أكرمتهُ لأجلهِ) أو (فعمراً أكرمته) بخلاف نحو (ما أحسن زيداً وعمرو أكرمتهُ عندهُ) فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضمير الأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش و السيرافي يمنعان النصب وهو المختار، والفارسيُ وجماعة يُجيزونهُ، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور متممات لما تقدم:

أحدها: أن المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن شروط ثلاثة؛ أحدها: أن يكون وصفاً، الثاني:أن يكون عاملاً، الثالث: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك نحو(زيدٌ أنا ضاربهُ الآن أوغداً) بخلاف نحو(زيدٌ عليكه) و(زيدٌ ضرباً إياهُ) لأنهما غير صفة.[1]

الثاني:لا بد من صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق، وكما تحصل العلقة بضميره المتصل بالعامل، ك (زيداً ضربته)، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر نحو(زيداً مررت به) أو باسم مضاف، نحو (زيداً ضربت أخاهُ) أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتملاً على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له نحو (زيداً ضربت رجلاً يحبهُ) أو عطفاً بالواو، نحو (زيداً ضربت عمراً و أخاهُ) أو عطف بيان، ك(زيداً ضربتُ عمراً أخاهُ) فإن قدرت الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا عامل البدل والبدل منه واحد صحَّ الوجهان.

الثالث: يجب كون المقدر في نحو(زيداً ضربته) من معنى العامل المذكور ولفظه وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيقدر : جاوزت زيداً مررت به، وأهنت زيداً ضربت أخاهُ.

[1]-مرجع سابق، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص172.

الرابع: إذا رفع فعل ضمير اسم سابق، نحو(زيدٌ قام) أو(غُضب عليه) أو ملابساً لضميره نحو (زيدٌ قام أبوه) فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء، ك(خرجت فإذا زيدٌ قام) و(ليتما عمرو قعد) إذا قدرت (ما) كافة أو بالفاعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴿٦﴾ ﴾ التوبة.

المطلب الثاني:ما أنفرد به ابن مضاء في باب الاشتغال.

1-الاشتغال عند ابن مضاء.

قد اعتمد ابن مضاء على أبواب عديدة من بينها باب الاشتغال من أجل تأكيد رأيه في إلغاء نظرية العامل، وقد سبق أن ذكرنا من قبل الاشتغال عند النحاة وأركانه وأحكامه أما ابن مضاء فقد نادى بإلغاء العامل من باب الاشتغال من أجل تغيير أحكامه والأمر الذي حمله على أحكام الاشتغال، ووجوه إعرابه، والثورة على تقسيم النحاة لهذا الباب، لما كان وجوبه الرفع والنصب، وما يترجح بين النصب والرفع، إذ يقول:<< وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع ولا يضمر رافع، كما لا يضمر ناصب،إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب، وذلك لقولك: (أزيدُ قام)، وقال تعالى:﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴿٥٩﴾ ﴾يونس،وقولنا: إنه تارة منصوب على أنه غير مبتدأ وتارة مرفوع على أنه مبتدأ، فلا منفعه في ذلك وقال تعالى﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴿٥٩﴾ ﴾الواقعة، فأنتم في موضع رفع وكذلك (أزيدٌ ضرب أبوه عمراً)، وكذلك (زيدٌ ضُربَ)، و(أزيدُ ذُهبَ بهِ)؛ لأنه في موضع رفع، (أزيدٌ مُرَّ بغلامهِ).

فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب،أو أحدهما متصل بمرفوع، والآخر متصل بمنصوب، كقولك (أعبد اللهِ ضرب أخوهُ غلامه)، فلك في عبد الله الرفع والنصب،إن روعي المرفوع رفع، وإن روعي المنصوب نصب.>>[1]

2-أحكام باب الاشتغال عند ابن مضاء:

سوف نسرد أحكام الاشتغال عند ابن مضاء لمقارنتها بما جاء به النحاة القدامى، إذ يقول:" إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلوا أن يكون خبراً أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً، أو نهياً،أو مستفهماً عنه، أو محضوضاً عليه، أو متعجباً منه، فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه كقوله (زيداً أضربهُ)، وكذلك (زيداً أضرب غلامه)، وكذلك(زيداً أمرر به)، والنهي كالأمر، كذلك، إن كان الأمر باللام، كقولك (زيداً ليضربه عمرُو)، إن دخلت(أما) قبل الاسم فذلك، فتقول(أمَّا زيداً فأكرمهُ)، والدعاء يجري مجري الأمر والنهي في اللفظ يقال (اللهم زيداً أرحمهُ)،(اللهم عبد الله لا تعذبهُ) وكذلك (زيداً سقياً له وعمراً رعياً له وأما الكافر فجدباً له)؛ لأنه دعاء، وإذا قلت: (زيداً فأضربهُ) فلا يجوز في زيد إلا النصب، فلا يجوز فيه الرفع على الابتداء كما يجوز في (زيدا أضربه) فإن جعل خبر مبتداء محذوف جاز، كأنه قال: (هذا زيد فأضربه)، ولا يجوز (زيدٌ فأضربهُ) على أن يكون زيد مبتدأ وأضربه خبر كما لا يجوز(زيد فمنطلق)، وأما قوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾المائدة، وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ النور فإن سيبويه

[1]-مرجع سابق،الرد على النحاة، ص 129.

جعلهما مبتدأين، ولم يجعل فعلي الأمر خبرين عنهما، لكنه جعل الخبرين محذوفين، تقديرهما:في الفرائض أو ما فرض عليكم، ويظهر أنهما مبتدآن وخبرهما الفعلان ودخلت الفاء في الخبر كما تدخل في خبر الذي سرق فأقطع يده؛ لأن معنى السارق الذي سرق وليست بمنزلة (زيدٌ فمنطلق)، لأن زيداً لا يدل على معنى، ويقول سيبويه كذلك: وهو في العربية على ما ذكر تلك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع، وأما إن كان الفعل مستفهماً عنه بالهمزة، فإن الاختيار نصبه ويجوز رفعه كقولك(أزيداً أكرمتهُ)، قال الله عزوجل: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ٢٤﴾القمر.

إن باب الاشتغال سبب اضطراب للنحاة في صور تعبيره اضطراباً شديداً وقد عرض ابن مضاء من هذه الصور مسألتين للأخفش ومسألة لسيبويه.

مسألتا الأخفش:

وقال أبو الحسن الأخفش تقول:(أزيداً لم يضربه إلا هو)، لا يكون فيه إلا النصب.

لأن المنصوب هنا اسم ليس بمنفصل لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء ويكون هو في موضعها، كذلك (أزيداً لم يضرب إلا إياه)؛ لأن فعل زيد إذا كان مع اسم غير منفصل، لم يتعدى إلا زيد، ولم يتعدى فعل زيد إليه، يقول في هذا ابن مضاء: هذا بناءٌ على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً، فإذا قيل (أزيداً لم يضربه إلا هو)، فتقدير المحذوف(ألم يضرب زيداً إلا هو)، وهذا جيد؛ لأن الفاعل مضمر منفصل ولو رفع زيداً حملاً على الضمير المنفصل، فقال: (أزيد لم يضربه إلا هو) لكان تقدير المحذوف (ألم يضربهُ إلا زيد) وهذا لا يجوز لأن فعل زيد لا يتعلق به ضمير المتصل، لا تقول (ما ضربه إلا زيد) والضمير لزيد، فإن لم لا يكون التقدير (ما ضرب إلا إياه زيد)، قيل: لأن معنى المحذوف(يكون) مخالفاً لمعنى المنفي(المذكور) لأن إلا إذا دخلت على الفاعل، كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد، إلا فعل الفاعل، والفاعل يحتمل أن

يكون فعله وصل إلى غير ذلك المفعول، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى ذلك المفعول وإذا دخلت إلا على المفعول نفيت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول، وجاز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل، إذا قلت (زيدٌ لم يضرب إلا إياه) فالرفع في زيد لا غير، لأن تقدير المحذوف(ألم يضرب إلا إياه)[1]، وهذا حسن ولا يجوز النصب في هذه المسألة، كما لا يجوز الرفع في الأول؛ لأنه لو نصب زيداً لكان التقدير(ألم يضرب إلا زيداً)؛ لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل، لا يجوز (ما ضرب إلا زيداً)، ولا (ما إلا زيداً ضرب) ولا يجوز إدخال إلا على ضمير الرفع حتى يقال (ألم يضرب زيداً إلا هو) لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمعنى المنفي، وهذا ليس كذلك لم تقدم في المسألة الأولى.[2]

إن العرب الذين جعلوا اختلاف الألفاظ في الغالب دليلاً على اختلاف المعاني فإنهم يجيزون النصب والرفع في كل واحدة من المسألتين، لأن زيداً فاعلاً ومفعولاً، فالرفع باعتباره كونه فاعلاً، والنصب باعتباره كونه مفعولاً.[3]

وتقول (أخواك ظناهما منطلقين) فالأخوين هنا ضميران: مرفوع ومنصوب وهما متصلان فحملت الأول على المرفوع من قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره نحو (ظنهما أخواك منطلقين)، إذا ظناً أنفسهما، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر نحو قولك (زيداً ظن عالماً) إذا ظنَّ نفسهُ.[4]

---

[1]– المرجع السابق، ص126.

[2]–المرجع نفسه، ص126.

[3]–المرجع نفسه،ص127.

[4]المرجع نفسه، ص128.

إلا ما لا اختلف فيه أولى مما فيه خلاف، في هذه المسألة وفي المسألتين التقدمتين (مسألتي الأخفش)، والإطالة في هذه المسائل لا تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً كقولهم: لم نصب المفعول: بالفاعل، أو بالفعل، أو بهما؟

مسألة سيبويه:

وتقول (أأنت عبد الله ضربتهُ) الإخبار عند سيبويه رفع عبد الله؛ لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين عبد الله قوله (أنت)، لكنك إن شئت أن تنصبه، كما نصبت (زيداً ضربتهُ)، جاز وقال أبو الحسن (الأخفش) وأبو العباس بن يزيد*[1] النصب أجود، لأن (أنت) ينبغي

أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطاً على (عبد الله)، وقد احتج أبو العباس أحمد بن الولاَد *[2]عليهما لسيبويه بأن قال: إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل، ينصب بإضمار فعل، إذا كان الفعل خبراً عنه كقولك (زيداً ضربتهُ) لو رفعته بابتداء لكان ضربته خبراً له وكذلك (أزيداً قام) لو رفع زيدٌ بالابتداء لكان قام خبراً له، وأنت إذا قلت (أأنت عبد الله ضربتهُ) ورفعت (أنت) بالابتداء، لم يكن (ضربتهُ) خبراً عنه، وإنما خبره الجملة التي هي (عبد الله ضربتهُ) فهي بمنزلة قولك (أزيدٌ أخوه قائم)، وما قاله محتجاً عن سيبويه، مردود بما ذكره سيبويه في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، فقال فيه(أزيداً أنت ضاربهُ)، إن (زيداً) يختار فيه النص كما يختار في (أزيداً تضربه)، إذا كان اسم الفاعل يراد بالفعل ولو كان ما قاله ابن ولاد صحيح لكان زيد مرفوعاً، لأنك لو رفعته بالابتداء لكانت الجملة من المبتدأ أو الخبر خبرهُ. ولسيبويه أن يقول: إني لم أمنع نصب زيد من أجل هذا، و(أنت) عندي فاعل بفعل مضمر لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في معمول واحد.

---

[1] * هو محمد بن يزيد الأزدي الثمالي الملقب بالمبرد،(ت285).

[2] *هو شيخ نحاة مصر في أوائل القرن الرابع الهجري،(ت332هـ)

ويلزمه على هذا أن لا يجيز (أزيداً درهماً أعطيته إياه) على أن ينصب (زيداً) و(درهماً) بفعل مضمر، تقديره (أأعطيت زيداً درهماً). ونقول لو جاز هذا لجاز (أزيداً عمراً قائماً أعلمته إياهُ إياهُ !)، فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين، جاز أن يعمل في ثلاثة.[1]

من خلال هذا النص حاول ابن مضاء اختصار باب الاشتغال، الذي كان يظن أنه من الأبواب التي تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول ولا داعي إلى إنكار العامل والمعمول.[2]

ورأى أن إعراب الاسم يتوقف على الضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير رفع فيرفع لأنه في موضع رفع وإلا ينصب لأنه في موضع نصب.

[1]– المرجع السابق، الرد على النحاة، ص130.

[2]–مرجع نفسه، ص118.

المبحث الثاني:موقف النحاة من آراء ابن مضاء.

كان من المفروض في هذا المبحث حصر العمل في باب الاشتغال، من خلال القبول والرفض، لكن وجدنا آراء النحاة تصب في نظرية العامل والتعليل، وذلك بين التأييد والرفض، وقد نادى ابن مضاء بإلغاء باب الاشتغال بسبب تأكيده لإلغاء نظرية العامل، كما دعا كذلك إلى إلغاء العامل من باب الاشتغال، من أجل تغيير أحكامه ووجوه إعرابه، ومن هذا المنطلق عددنا آراء الرفض والقبول من خلال نظرية العامل.

لقد لقيت آراء ابن مضاء القرطبي النحوي القبول كما واجهته آراء الرفض، من النحويين الذين ساندوا آرائه والذين رفضوها هناك من هم من عصره و آخرين من المحدثين.

المطلب الأول: مواقف القبول.

1-آراء نحاة الاندلس المساندة لابن مضاء.

1-1-رأي ابن السيد البطليوسي (ت521هـ):

إنه من أكثر نحاة الأندلس إنتاجاً في القرن (6هـ)، ولقد كان له موقف من إقحام النحاة للمنطق في مجالات علم النحو؛ لأن هذا الإقحام يجر على النحو متاعب التعليل والجدل والنقاش، لذلك رفض إدخال المباحث المنطقية في النحو، فقال:"فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق....وصناعة النحو ينبغي البعد بها عن صناعة الفلسفة، الوقوف بها عند كلام العرب المأثور عنهم..."[1]

[1] – عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م، ص38.

إن موقف ابن السيد يظهر من خلال رفضه لكثرة التعليل وفساده فهنا يظهر وكأنه ينادي بإلغاء العلل وهذا ما جاء به ابن مضاء ومنه فإن أفكار ابن السيد وابن مضاء تتقاطعان في إلغاء العلل.

2.1-رأي ابن الطراوة(ت528هـ):

عرف عن ابن الطراوة أنه تفرد بآراء خالف فيها جمهور النحاة وعنده المعنى هو الأساس فبه يحكم في الجملة، وإذا عرف الإنسان المعنى فلا داع للإعراب وهذا مانقله عنه ابن الربيع إذ يقول: "إذ فهم المعنى فأرفع ما شئت وأنصب ما شئت."[1]

وهذا دليل على تحلل ابن الطراوة من بعض قيود العلة النحوية ونظرية العامل، ومن الأمثلة التي دعا إليها ابن الطراوة في ترك التعليل والقياس قضية المضارعة بين الاسم والفعل المضارع فهو بذلك ينكر ما قاله النحاة حول هذه القضية فقال:" إنما فاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له".[2]

وفي باب الممنوع من الصرف طعن ابن الطراوة على النحاة في علل هذا الباب فقال:" زعموا أن وزن الفعل، العلة والتأنيث والصفة، وهذه (أرملة) مصروفة وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع الصرف، وزعموا أن التعريف علة، لأن المعرفة بعد النكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة ولم يحتجوا من التعريف إلا بالاسم العلم، وقد بينا وبينوا أن تعريفه قبل تنكيره فلا يصير ثانيا من هذه الجهة."[3]

---

[1]-أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1989م، ج1، ص262.

[2]-ابن الطراوة سليمان بن محمد الأندلسي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، ط2، عالم الكتب بيروت، لبنان، 1996م، ص49.

[3]-المرجع نفسه، ص97.

من خلال الأمثلة السابقة يتضح لنا أن كلام ابن الطراوة واضح وجلي في طعنه على النحاة في العلل و قد دعا إلى تخليص النحو من آثار المنطق فهو كثير الخلاف لما عليه النحاة وقد صنف كتاباً في الرد على سيبويه وعلى الفارسي و على الزجاجي، ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحد. إن فكرة رفض العامل والثورة عليه التي جاء بها ابن مضاء قد أخذها من أستاذه غير المباشر ابن الطراوة، وعرف عن ابن الطراوة الجرأة في آرائه النحوية ومحاربته للتقليد والجمود، وقد تكون هذه العلاقة ذات أثر كبير في تفكير ابن مضاء النحوي وما جاء به من جديد في هذا الميدان.[1]

3.1-رأي أبو القاسم السهيلي(ت581هـ)

نهج السهيلي نهج أستاذه ابن الطراوة في نظرته إلى التعليل، فهاجم نوع من العلة النحوية وضيق دائرة التعليل، حيث أنه اشترط في العلة الطرد والعكس، فقال:" اللغة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجب بها الحكم بوجوبها ويفقد بفقدانها."[2]

إن لآراء السهيلي من خلال قضية التعليل دوراً مهماً في تخليص النحو من بعض العلل وهذا ما ساعد على تسهيله وتيسيره على الطلبة، ولا ينكر أحد في تأثير هذه الآراء على النحو رغم أنها نظرية، فالسهيلي نظرياً أقرب من موقف ابن مضاء القرطبي الداعي إلى التخلص من العلل الثواني والثوالث رغبة في التيسير والتسهيل، وقد ظهر ذلك جلياً في حديثه عن العلل في باب الممنوع من الصرف إذ يقول:" وهذا الباب لو قصر على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لأنتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: (أضعف من حجة النحوي) وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد في

[1]-مرجع سابق ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص46.

[2]-أبو القاسم السهيلي الأندلسي عبد الرحمان بن عبد الله، أمالي السهيلي، تج: محمد إبراهيم البنا، ط5، القاهرة، مصر، ص20.

العلل، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها."[1]

4.1-رأي ابن خروف(ت659هـ):

قد جاء في كتاب" بغية الوعاة" للإمام جلال الدين السيوطي، أن ابن مضاء في ثورته على نحو المشارقة في كتابه "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان " فألف ابن خروف يرد عليه في كتابه المسمى "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو."[2]وقد ساند ابن مضاء في رفضه للعلل الثواني والثوالث، وأخذ بالعلة الأولى، أما رده على ابن مضاء فهو نابع من فكرته حول كتاب ابن مضاء على النحو العربي، وقد عارض ابن مضاء في قضية العامل النحوي لذلك نراه يتذكر عوامل جديدة غير التي عرفها النحاة ومن ذلك أجازته أن يكون العامل في الظروف أو الجار والمجرور الواقع خبراً للمبتدأ هو المبتدأ نفسه.[3] كما دعا إلى ضرورة التخلص من المناقشات والجدل لأنه يضيف إلى النحو إلا التعقيد فوق تعقيده وهذا ما رفضه ابن خروف و دعا إلى تيسير النحو، وقد أورد ابن خروف في كتابه " تنقيح الألباب" المناقشة التي جاءت بين الفارسي والزجاجي فيقول:<< وطيء تقول أفعوا في الوقف والوصل، أبو علي: سمعت أبا إسحاق ينكر أفعى من الوصل بالياء، وقال: لأنه رجوع إلى ما فرُّو منه وذلك أنهم قلبوها في الوصل ألف فراراً من الياء...ثم يعلق ابن خروف قائلاً: قلت وهذه جعجعة ولا طحن، فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفعى ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ثم ردوها ياء أفي النوم أم في اليقظة ؟ وهو لم ينطقوا بها في

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص19,20.

[2] -مرجع سابق، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج1، ص323.

[3]- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1418هـ /1998م، مج2، ص98.

الوصل والوقف إلا بالياء ولم يقلبوها إنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض وما ذكره لا معنى له.>>[1]

إن ذكر ابن خروف للمناقشة والتعليق عليها ووصفها بأنها جعجعة لدليل على السخرية من كلام السابقين واقحامهم للتعليل، ورفضه للتعليل وما ينجم عنه من خلاف بين النحاة جاء من باب رغبته في التسهيل والتيسير.

5.1-رأي ابن الضائع(ت680هـ):

هو علي بن محمد بن يوسف الاشبيلي الملقب بابن الضائع. يعتبر ابن الضائع من بين نحاة القرن السابع(7هـ) الذين لم يقبل بالعلل النحوية التي تتسبب في الخلافات والتقديرات، وهو يريد للنحو التيسير والسهولة بعيداً عن هذه الخلافات التي تدخل المتعلم إلى متاهات لا حاجة له بها.

وقد أورد ابن الضائع رأيه في العلل والمناقشات في كتابه الذي شرح فيه كتاب " الجمل للزجاجي" فكان يورد الخلافات والآراء الكثيرة للمسألة الواحدة ثم يعلق عليها، ومنها المثالين الآتيين:

أولاً: في تعريف الإعراب والخلافات والتي وردت في ذلك:<< الإعراب صوت في آخر الكلمة يوجه العامل فأيمن الله صوت الضمة في آخره الذي أوجبه الابتداء، هو الإعراب وقد ردَّ الأستاذ أبو علي الشلوبين، هذا الرسم على ابن طلحة بأنه قد لا يكون صوتاً، ألا تراء أن الجزم في الأفعال المعتلة والأمثلة الخمسة حذف الصوت وكذلك السكون حذف صوت الحركة وأيضاً فالإعراب المقدر ليس بصوت فأصله الأستاذ فقال: حكم في آخر الكلمة

[1]- ابن خروف، علي بن محمد بن خروف، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تح: خليفة محمد خليفة بديري، ط1، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، 1995م، ص138.

يوجبه العامل قال: فالحكم يعم هذه كلها>>.[1] دعا ابن الضائع على ترك التعليلات والخلافات التي لا تسهم في تيسير النحو.

ثانياً: المثال الذي يوضح أن ابن الضائع كان رافضاً للتعليل، حيث علق على كلام ابن عصفور الذي جاء به في كتاب "شرح جمل الزجاجي" من أن المصدر يذكر والفعل لا يذكر، قال ابن عصفور:<<....إن المصدر يذكر إن كان جنساً بالنظر إلى شخصه وترك أصول الوضع ومدلول الفعل جنس فلا يذكر، وزعم: أن تذكير ضرب بالنظر إلى أنه يراد به المرة.>>[2]

وبعد ذكره للتعليلات التي جاء بها العلماء وخلافاتهم حول هذه المسألة ختم حديثه قائلاً:<< وهذا تعمق وشيء لا يحتاج إليه.>>[3] ومن خلال هذين المثالين يتضح أن ابن الضائع كان يرفض التعليل الذي يكون بعيداً عن إدراك المتعلم.

6.1-رأي أبو حيان الأندلسي(745هـ):

هو محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين بن حيان الأندلسي. إن موقف ابن حيان الأندلسي من الثورة على العلل النحوية ورائد مدرسة التسهيل النحوي ابن مضاء يظهر لنا تأثره بالمذهب الظاهري فابن حيان أعجب بابن مضاء وذكر ما دعا إليه.

للتخلص من العلل والتعليل فهو يقول:" لقد اطلعت على جملة من الألسن، كلسان الترك والفرس ولسان الحبش، وغيره وصنفت فيها كتاباً في الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان. ولم أر أحداً من

[1]- ابن الضائع، علي بن محمد بن يوسف الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، دط، دار الكتب، دت، ج1، ص199.

[2]-المرجع السابق، ص179.

[3]-المرجع نفسه، ص179.

المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب " المشرق في النحو" فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته، وكان من آخر من ختمتُ بهم المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله."[1]

نخلص بأن ابن حيان قد نفر من التعليل النحوي وحاول أن يخفف من تغلغله إلى النحو في جوانب لا فائدة مرجوة منها، فهو أخذ من المذهب الظاهري ما يتماشى مع رغبته في تيسير النحو، وما اختصاره لكتاب " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " إلا دليلاً على رغبته في التيسير والتسهيل وجاء في كتابه "ارتشاف الضرب" جامعاً لأحكام التذييل والتكميل، عارياً إلا في النادر من التذييل والتعليل."[2]

مما سبق في حديثنا على نحاة الأندلس من خلال سرد آرائهم في التعليل وتيسير النحو وتسهيله فقد عبروا عن ضيقهم من كثرة التعليل وفساده كما جاء بذلك ابن سيد البطليوسي وكذلك ابن الطراوة الذي تحلل من بعض قيود العلة ودعا إلى تخليص النحو من أثار المنطق وجاء تلميذه السهيلي ليشترط في العلة الصحيحة أن تكون مطردة منعكسة، أما ابن خروف فقد اعترض عن ابن مضاء في قضية العامل ولكنه رفض العلل الثواني والثوالث ودعا إلى التخلص من المناقشات والجدل، ثم يأتي ابن الضائع الذي يرفض العلل المسببة للخلافات، أما خبير اللغات أبو حيان الأندلسي فيقف من هذه الثورة بدعوته إلى ترك الخلافات الناشئة عن نظرية ابن مضاء والابتعاد عن التعليلات غير المفيدة واعتماد السماع الصحيح لأحكام النحو.

---

[1]– ابن حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، منهج المسلك على ألفية ابن مالك، تح: سيدني جلازر، ط1، تصوير دار الأضواء، الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافمن، كونكتيكي، 1947م، ص230–231.

[2]– الهيتي، عبد القادر رحيم، خصائص المذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع هجري.ط2، جامعة قار يونس، بنغازي، 1993م، ص198.

2-آراء المؤيدين المحدثين لابن مضاء:

1.2-رأي شوقي ضيف:

يقر شوقي ضيف أن عصر ابن مضاء كان عصر ثورة على المشرق فقهاً ومذهباً وأن ابن مضاء ألف كتابه" الرد على النحاة " رداً على نحاة المشرق وذلك تماشياً مع مذهبه الظاهري، الذي كان له الأثر الظاهر في النحو الأندلسي، وقد جاء في مقدمة الطبعة الثانية بيان ووضوح تأثر شوقي ضيف بان مضاء ونظريته في تجديد النحو وتيسيره وأن نظرية العامل أرهقت النحو، وأن النحو يحتاج إلى تصنيف جديد إقتداء بابن مضاء ومن قبله الجاحظ ولكن بشكل آخر من تصعيب وتعويص أصاب مؤلفات النحو.[1]

وكان شوقي ضيف صريح في دعوته النحاة المعاصرين إلى الاستجابة لنداء ابن مضاء لتحطيم نظرية العامل والأقيسة والعلل وكل مالا يفيد، والاستفادة من تمهيد ابن مضاء للطريق.[2]

كما تأثر كذلك شوقي ضيف بابن مضاء وهذا ما دفعه إلى الدعوة لتيسير النحو وقد عدَّ حسن الملخ محاولات تيسير النحو بست محاولات كانت بدايتها بتحقيق كتاب" الرد على النحاة" سنة 1947م ومن مؤلفاته تجديد النحو 1982م وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده سنة 1987م وآخرها كتابه تيسيرات لغوية سنة 1990م.[3]

وقد ذهب شوقي ضيف في كتابه تيسيرات نحوية إلى تأكيد صوابية ما ذهب إليه ابن مضاء في دلالة الماضي والمضارع بمادتها على الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتر جوازاً أو وجوباً،(كتبَ، كتبتُ، أكتبُ، نكتبُ)، مستنداً لظن بعض علماء الساميات في

---

[1]-بتصرف: الرد على النحاة، ص46-47.

[2]- المرجع نفسه، ص48.

[3]- الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1421هـ، 2001م، ص125.

حروف المضارعة أنها مقتطعة من ضمائرها المقدرة، وهذا دليل قوي على سداد رأي ابن مضاء....ولا ريب في أن ابن مضاء كان دقيقاً منتهى الدقة حين قرر هذه القاعدة....وهي قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب.[1] لعل عدد مؤلفات شوقي ضيف في تيسير النحو وتسهيله لدليل على تأثره بمذهب ابن مضاء ودعوته للتيسير والتسهيل في النحو.

2.2-رأي محمد عيد:

لم ينكر ابن مضاء التعليل مطلقاً ولكنه رفض الاستطراد غير المفيد في العلل الثواني، وعلق محمد عيد على ذلك بأنه قد يشعر باتفاق ابن مضاء مع بعض آراء النحاة بتفريقه بين العلل الأول التي تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والثواني المستغنى عنها، وابن مضاء لا يعترف بهما أساسيين لوجود التعليل في النحو.[2]

وما يدل كذلك على أن محمد عيد من بين الدعاة لتسهيل وتيسير النحو هو ما جاء به في كتاب " أصول النحو العربي في نظرة النحاة" ورأى ابن مضاء:<< من المعلوم أن الصعوبة في النحو العربي تعود في جزء كبير منها إلى الأفكار الذهنية والمنطقية التي تسربت إليه، وتوغلت فيه، وقد أطلق عليها ابن مضاء الفضول والمماحكات والتخيل والظنون ووصفها بأنها لا تفيد نطقاً، هذه الأفكار الذهنية أبعدت دراسة النحو عن خدمة اللغة وكانت للمتعلمين كدراً يصرفهم عن استعابه وتمثله.[3]

إن عديد الدراسات السابقة ومن بينها هذه الدراسة تساهم في التميز بين ما هو مفيد وما لا يضر وقد قال محمد عيد في آخر مقدمته ما يدل على أنه حريص على التجديد قوله:"وأما هؤلاء الذين يرفضون كل جديد أو تجديد ويتكلمون ولا يعلمون فلا وزن لهم في

[1]-شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، 1990م، ص28-29.
[2]-مرجع سابق، محمد عيد، أصول النحو العربي، ص158.
[3]-المرجع نفسه، ص7.

مساحة العلم والحقيقة، فما أهون الكلام الرخيص الهدام وما أصعب الجهد والعلم الخلاق.>>[1]

قد نصّبَ محمد عيد نفسه مدافعاً عن ابن مضاء في موقفه من النحاة عند اعترافهم بالعلل الثواني في حين أن ابن مضاء يرفض تلك العلل، ويقبل المقطوع بها فقط ، فمحمد عيد يرى بأن هذا القبول ليس رأياً بل مسايرة للنحاة فيما ذكروه لأن منهجه رفض هذا النوع من العلل من أساسه لأنه لا يفيد نطقاً.[2]

لم يكن محمد عيد وغيره بحاجة لإثبات أن ابن مضاء صاحب نظرية حقيقية، فهو في هذه الجزئية لم يغادر حلبة النحاة ولم يثر الثورة التي أشيعت، فهو دعا إلى إلغاء العلل الثوالث فقط.

3.2-رأي أنيس فريحة:

قد برهن أنيس فريحة على أن ابن مضاء كان سبَاقاً في منهجه الوصفي علماء أوربا دعاة هذا المنهج والاتجاه ودليل ذلك في قوله:" يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئاً عظيماً مستحدثاً، وقد قيض لي أن أتحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني، وعندما تكلمت لكتيب صغير لابن مضاء " الرد على النحاة " كانت الدهشة أشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج الوصفي، وقد وجدت جميع محاولات التجديد والتيسير التي خاضها اللغويون المعاصرون في آراء ابن مضاء في العامل والعلة والتمارين غير العملية، وجدت فيها الحجر الأساس لهذه النظرية النحوية القديمة وإقامة أسس نظرية جديدة مستحدثة، تكون خلواً من تلكم التعقيدات."[3]

---

[1]-المرجع السابق، ص 8.

[2]-المرجع نفسه، ص 159.

[3]-مرجع سابق،ابن مضاء القرطبي، ثورته في الفقه....ثورة في النحو، ص25,24.

يتضح من خلال المكانة التي وضع فيها أنيس فريحة ابن مضاء وتفضيله على علماء الغرب دعاة المنهج الوصفي إنما ينم على مسايرته و تأييده على التيسير والتسهيل للنحو.

4.2-رأي أحمد مختار عمر:

قد ساير أحمد مختار عمر ابن مضاء ووافقه الرأي من خلال قوله عن صعوبة النحو العربي وأرجعها إلى أسباب هي:

-نظرية العامل التي أعطاها النحاة أكثر من حقها وبالغوا فيها وفلسفوها وألفوا في ذلك كتباً تجمعقواعد النحو بعنوان العوامل، وألف أبو علي الفارسي كتاب العوامل ومختصره، وألف عبد القاهر الجرجاني العوامل المائة.

-الإفراط في التأويل والتقدير، وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها، وقد بدأت مثل هذه التأويلات من اللحظة الأولى لوضع النحو، واستخدام العلل الثواني والثوالث في النحو، وتناولهم أمور لا علاقة لها بالنحو ولا فائدة تؤدي إليها،لأنها لا تفيد نطقاً، ولا تعصم لساناً، ولا تمنع خطأً ومن ذلك أيضاً لتناولهم لمسائل غير عملية بل عقدهم أبواب كاملة غير عملية مثل أبواب الاشتغال والتنازع.[1]

5.2-رأي علي مزهر الياسري:

ساند وأثرى على ما جاء به ابن مضاء حين يقول:<< أن الفضل فيما عمله ابن مضاء أنه لم يكن مقلداً بل كان مجتهداً مجدداَ، شخص العلة وحاول أن يبرئ جسم النحو منها ويبقى على ما يزيده عافية وصحة، فأنكر العلل التي هي من عمل العقل ولا علاقة للغة بها، وقال بالعلل الوصفية التي يتوصل بها إلى فهم الكلام العربي، فإذا قلنا في جواب لما

[1]-أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة التأثير والتأثر) ،ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، ص ص146-151.

رفع زيدٌ في قولنا:(قام زيدٌ) لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، لا يحصل في هذا غير وصف مستخلص من الاستقراء لا دخل للعقل فيه ولا يقودنا إلى الظن والتحيل المفضيين للجدل وهو ما يحصل من العلل الثواني والثوالث، وكذلك دعوته إلى إلغاء القول بالعامل، لأن القول بالعامل و الاعتقاد بأنه لا بد لكل ظاهرة لغوية من عامل ظاهر أو مُقدر أفضى إلى مباحث من التقدير والتأويل لاموجب لها.[1]>>

من حيث ما قاله علي المزهر الياسري يتبين أنه سائر على درب ابن مضاء من خلال إلغائه للعلل الثواني والثوالث.

6.2-رأي إبراهيم مصطفى:

إن الأصول التي أراد إبراهيم مصطفى أن يضعها في منهجه الجديد إلغاء نظرية العامل من خلال كتابة "إحياء النحو" وكان كثيراً ما يستشهد بابن مضاء القرطبي فيقول:<< لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة، وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماداً وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير.[2]>>

7.2-رأي تمام حسان:

لقد كان اعتماد تمام حسان على المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة، ورفض فكرة العامل، إذ يقول: <<الحقيقة أن لا عامل؛ لأن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ويتكون من الطرق التركيبية

[1]- الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه)، تح عبد الله الجبوري، ط1، الدار العربية للموضوعات، بيروت لبنان،1423هـ-2008م، ص،ص 396,395.

[2]-محمد مختار ولد الباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1429هـ-2008م، ص،ص، 565,564.

العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه.[1]>>

إن العرف الذي قصده تمام حسان هو التواضع والاصطلاح الجماعي الذي حصل للجملة العربية، وإن نظرية العامل الغرض منها تفسير العلاقات الإعرابية، وعنده الفاعل مرفوع لأن الاصطلاح ربط بين الفاعلية والرفع دون ذكر أسباب منطقية لرفعه لذلك دعا إلى فكرة إلغاء العامل.

8.2-رأي مهدي المخزومي:

يعد كتابه " النحو العربي: قواعد وتطبيق" الخطوة الأولى في تيسير النحو العربي حيث استمدها من أربعة مصادر هي: النحو الكوفي: توجيهات ابن مضاء، وبعض آراء أستاذه إبراهيم مصطفى وتجاربه الخاصة في تدريس النحو.

وقد أكد مهدي المخزومي على إلغاء نظرية العامل فقال:<<هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين مبرأ بما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا منهجه، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال.... متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أول.>> وقد كان الدكتور مهدي

[1]-تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوظيفية، ط4، علم الكتب القاهرة، 200م، ص57.

المخزومي قد وصف النحو العربي في القرن الرابع الهجري بأنه في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمت للغة بصلة.[1]

المطلب الثاني:مواقف النحاة الرافضين لرأي ابن مضاء:

1-موقف النحاة الرافضين القدامى:

إن اعتماد النحاة القدامى على نظرية العامل من أجل تخريج التراكيب العربية في مستوى الجمل المفيدة.

رغم أن العرب أخذوا كثيراً من الأمم الأخرى ما يخدم دراستهم اللغوية مثل الهنود و اليونان، إلا أن العامل و عمله حقيقي فكرة عربية خالصة.

ولعل أول نص ذكر فيه العامل يعود إلى سيبويه الذي يقول في كتابه "الكتاب" إنما ذكرت لك ثمانية مجار للأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل .... لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.[2]

إن ما جاء في كتاب سيبويه يعتبر أول وثيقة ثابتة فيها الحديث عن النحو، وهذا ما يدعم أن الخليل قد سبق سيبويه إلى التحدث عن نظرية النحو، وقد أثبت العديد من الباحثين على أن الخليل أسبق للتحدث عن نظرية العامل منهم شوقي ضيف وعلي أبو المكارم ونهاد

[1]- الملخ،حسن خميس سعيد ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000م، ص219.

[2] -سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، ج1،ص13.

الموسر ومستندهم أن سيبويه قد أقر بأن الخليل كان له السبق في العوامل حيث يقول :" وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب."[1]

وهذا في حديثه في باب الحروف التي تعمل في ما بعدها كعمل الفعل في ما بعده.

وقد كان لتمام حسان وأحمد سليمان ياقوت رأى بأن ابن أبي إسحاق الحضرمي أول من جاءت على لسانه لوازم العمل كما أنه هناك ترجيحات أخرى أرجعت نشوء نظرية العامل إلى أبي الأسود الدؤلي رغم انعدام النصوص في ذلك.

وقد صرح فاضل صالح السامرائي بأن أبا الأسود الدؤلي كان علم بقضية العامل في أصلها، وقد كان مستنده في ضم أجزاء البحث الواحد ما لاحظه من وجود تشابه بين تلك الأجزاء في العمل وهو الذي يستدعي ضم "لكن" إلى "إن" وأخواتها إلا بينهما تجانس في العمل.

وقد جاء في كتاب "نزهة الألباء" للأنباري من أن أبا الأسود الدؤلي قد صنف أول باب على هذا النحو، فلما عرضه على علي بن أبي طالب استدرك عليه أنه لم يدخل "لكن" ضمن باب " إن" ففعل.[2]

إن الأسماء التي ذكرت من سيبويه إلى الخليل إلى أبي إسحاق الحضرمي، إلي أبي الأسود الدؤلي إلى علي بن أبي طالب وما لهذه الأسماء من ثقل في النحو لا يمكن لأحد إلغاء أي عمل من ما قدموه، كالقول بأنه يجب إلغاء العامل الذي جاء به مثل هؤلاء.

---

[1] المرجع نفسه، ج2،ص31.

[2] -بتصرف: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو-دراسة تأصيلية وتركيبية-، ط1، 1425هـ- 2004م، ص ص157-161.

1.1-رأي الزجاجي(ت337هـ) في التعليل: قد جاء في كتابه " الإيضاح في علل النحو" تقسيمه لعلل النحو إلى ثلاثة أنواع هي: العلل التعليمية (العلل الأولى)، -العلل القياسية (العلل الثواني)-العلل الجدلية النظرية(العلل الثوالث).[1]

لقد كان الزجاجي يرى أن تعليل الظواهر النحوية، وعمل حروف المعاني ومعانيها والحدود النحوية تعليل مفتوح، يمكن أن يتطور إلى البحث عن العلة الجدلية النظرية، فبذلك فهو يقر العلل الثوالث ويثبتها وليس كما جاء به ابن مضاء.

2.1-رأي ابن السراج(ت316هـ) في التعليل: لقد جعل ابن السراج النحو إلى مستويين الأول: غايته انتحاء سمة العرب بتحقيق الصواب النحوي المعلل بالعلة الأولى المطردة؛ لأنها علة عمل أو حكم، وكلمة العلل الأول لا لعددها وإنما وصف للعلل المطردة، أما المستوى الثاني عنده فيبحث في علة العلة لاكتشاف حكمة العرب في كلامها، وهو مستوى نظري.[2] فهو بذلك يقر بوجود العلل الثواني.

3.1-رأي السيرافي(ت338هـ) في التعليل: لقد وصف عبد الحميد علي الفلاح أن السيرافي يمثل مصدراً أساسياً من مصادر دراسة العلة النحوية عند النحاة حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري من خلال شرحه لكتاب سيبويه عند شرحه لعلل الكتاب، وفروعها وأضاف إليها علل اللاحقين مع ما استنبطه هو من العلل، وهو بذلك يتجاوز سيبويه في تعليل المستعمل من كلام العرب إلى تعليل المهمل.

إن شرح السيرافي للكتاب يعد منجماً للعلل النحوية بأسلوب عقلي يعتمد مقدمات النحو الكلية للوصول إلى تعليل أحكام جزئية.[3]

---

[1] -مرجع سابق، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص55.

[2] -مرجع نفسه ، ص58.

[3] -بتصرف: المرجع نفسه، ص ص 60- 62.

إن اهتمام السيرافي إلى تعليل المهمل دليل على أهمية العلل الثواني والثوالث عنده فهو بذلك يؤصل إلى التعليل النحوي.

4.1-رأي الروماني(384هـ) في التعليل: إن منهج الروماني في كتبه منهج تعليلي يبدأ بالبحث عن العلة و في شرحه لكتاب سيبويه فهو يفتح كل باب ثم يحدد مسائل الباب، يغلب عنها طابع السؤال عن العلة قصد إثارة لذهن المتلقي.

كما قسم الروماني العلة إلى علة قياسية وعلة حكمية فالعلة الحكمية هي علة اختصاص.[1]

إن الاهتمام الذي أورده الروماني بالعلة نابع من أنه يعرف أهمية التعليل في النحو العربي واعتقاده بأنه لا مناص من إعماله.

إن ما ذكرنا من آراء النحاة القدامى لنظرية العامل والتعليل النحوي ودورهم في إرساء قواعد النحو والمؤلفات التي جاءوا بها لدليل على أنه لا يمكن للمتعلم الاستغناء عنها كيف وإلغائها نهائياً من أبواب النحو.

2-موقف النحاة المحدثين الرافضين:

1.2-رأي عبده الراجحي:

يقول الدكتور الراجحي في كتابه" فقه اللغة في الكتب العربية" :" ولكننا نشير أنه مهما يكن أمر المعترضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية العربية، ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة تخضع لظواهر عربية."[2]

2.2-رأي علي النجدي:

[1] -المرجع السابق، ص ص 63 -65.

[2] -مرجع سابق، نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلة وتركيبية)، ص364.

لقد كان علي النجدي من بين الرافضين لرأي ابن مضاء و قد دافع على فلسفة النحو وعلله فقال:" أنطيق بفلسفته؟ وكيف؟ وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية، وقد دخلته الفلسفة و أثرت فيه وصبغته بصبغتها وما كان ممكناً أن يسلم منها النحو وحده، إلا لكان عجباً من العجب وتلفيقاً من التلفيق يراد به إخفاء طابع الثقافة، وسمة العصور، في النحو خاصة، ثم قال:" أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار، والسؤال عن المجهولات والإنكار في الحجاج، فالنحاة بها أتوا من هذا الباب إنما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل، وعرضها على الناس فترضي العقول وتطمئن القلوب، وتأخذ ما تأخذ عن بينة، وتدع ما تدع عن بينة.[1]"

يتضح لنا من خلال ما جاء به علي النجدي في تشبثه بفلسفة النحو وعلله فهو بذلك يخالف بما جاء به ابن مضاء من خلال إلغاء العلل الثواني والثوالث.

3.2-رأي عباس محمود العقاد:

يرى العقاد أن نظرية العامل جوهرية في اللغة العربية ولا يمكن الاستغناء عنها حيث يقول في مسألة العامل: "مسألة العامل في لغتنا العربية وهي مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل مسألته الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء.[2] "

4.2-رأي عباس حسن:

يتوافق عباس حسن مع ابن مضاء في أن العامل هو المتكلم وذلك عنده أقرب إلى الصواب، لكنه رغم ذلك يتجنب الكتابة في نظرية العامل والإطناب فيها وظل مع ذلك ملتزماً بالنظرية، وقد كتب عنها في كتابه" اللغة والنحويين بين القديم والحديث" واعتبرها

[1] مرجع سابق، حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص222.

[2] -عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، (دط)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م، ص23.

أسلوباً سهلاً للتناول، كما ردَّ على المطاعن الموجهة لنظرية العامل وتمسك بأنها أسلوب تربوي ناجح.[1]

5.2- رأي عبد الكريم مجاهد:

لقد تمسك عبد الكريم مجاهد تمسكًا شديداً بنظرية العامل ويظهر ذلك من خلال قوله:" فرغم ما يعتري نظرية العامل، من وهن، أو ارتباك أو ضعف أو تناقض أو نقض هنا ومناك فإنها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي، الذي يجعل من الإعراب مظهراً خارجياً، يخفي وراءه التحليل اللغوي لأي حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى أي الوظيفة النحوية من ناحية أخرى، فما دمنا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليها، أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلا بتأثير من عامل ما، ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل، وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء على العامل لأن في هدمه تقويضاً لجوهر النظام العربي.[2]"

6.2-محمد عرفة:

ويعتبر محمد عرفة من أهم المعارضين لإلغاء نظرية العامل حيث يقول:" إننا إذا استقصينا البحث، وجدنا أن العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني، التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته وإلباسه النصب دليل مفعوليتة، وإلباسه الجر دليل إضافته....هذه المعاني؛ التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ليست تحدث في الكلمة اعتباطاً ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها فيها، فمحمد

---

[1]- مرجع سابق، مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص363.

[2]- دخير الطيب، العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث(دراسة وصفية تحليلة)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء في اللغة العربية، أحمد عزوز، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السانية وهران ، الجزائر، 2013م-2014م، ص،ص170,169.

ومحمود مثلاً ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية....فإذا دخلا في التركيب، وقيل: قتل محمد محموداً حدثت الفاعلية والمفعولية .....أي حدث فيها هذه المعاني، فالفعل الذي هو(قتل) احدث الفاعلية في (محمدٌ)و المفعولية في(محمودً)، وعلى هذا القياس فيمكننا أن نقول:" إنما يسميه النحاة عوامل، قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب.[1]"

المطلب الثالث: ترجيحات وخلاصات:

مما سبق ذكره أن ابن مضاء اتبع المذهب الظاهري وقد أسقط ما قاموا به في الفقه على النحو ونادى بإلغاء بعض فروع النحو التي كان يري بأنها زائدة ومعسرة على من يُفهمها ويفهمها وأدخلت النحاة القدامى في اضطرابات هم في غنى عنها، ولتيسير النحو من نظرته قام بعدة أعمال منها:

-إلغاء العامل النحوي.

-إلغاء القياس.

-إلغاء العلل الثواني والثوالث.

-إلغاء باب التنازع.

-إلغاء باب الاشتغال.

-إلغاء التمارين غير العملية.

ومن خلال هذا البحث لاحظنا أن جل المؤيدين والمعارضين لابن مضاء سواء كانوا قدامى أو محدثين فإنهم أيدوه أو عارضوه في إلغاء العامل النحوي وإلغاء

[1]-محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1مطبعة السعادة، مصر،1937م ص81.

العلل الثواني والثوالث، أما فيما يخص النحاة الذين عاصروه في الأندلس كانوا من المؤيدين لنظرة ابن مضاء حول النحو فقد نادى ابن السيد البطليوسي إلى عدم إقحام المنطق في مجالات علم النحو فهو يرى أن النحاة أكثروا التعليل فهم بذلك أفسدوا النحو، وهنا يتضح لنا بأن ابن السيد البطليوسي قد تقاطعت أفكاره مع أفكار ابن مضاء في إلغاء العلل، أما ابن الطراوة فيرى أن معرفة المعنى أولى من الإعراب ومن خلال نظرته هذه فهو يتحرر من قيود العلة النحوية نظرية العامل النحوي فهو بذلك أثر على ابن مضاء كونه أستاذه غير المباشر، كما عرف عليه الجرأة في أرائه النحوية.

أما أبو القاسم السهيلي فقد نادى إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث متأثراً بأستاذه المباشر ابن الطراوة.

وابن الضائع فقد نادى بإلغاء العلل لأنها تتسبب في الخلافات والتقديرات التي تكون بعيدة عن إدراك المتعلم، وجاء أبو حيان الأندلسي مسانداً لرأى ابن مضاء ودعا إلى التخلص من العلل والتعليل.

وابن خروف فقد ساند ابن مضاء في رفضه للعلل الثواني والثوالث وقد عارضه في إلغاء نظرية العامل.

إن ما ذكرنا من نحاة سابقين قد عايشوا ابن مضاء في القرنين (6هـ-7هـ) السادس والسابع الهجري، وعند قدوم القرن العشرين ميلادي قد ظهر بعض النحاة المؤيدين للآراء ابن مضاء من خلال إلغاء العامل النحوي وإلغاء العلل الثواني والثوالث والدعوة إلى تيسير وتسهيل النحو.

فشوقي ضيف وأنيس فريحة قد دعوا إلى تيسير النحو وعدم المغالاة فيه كما نادي بإلغاء العامل النحوي كل من أحمد مختار عمر وإبراهيم مصطفى وتمام حسان من جهة ومن جهة أخرى قد ساند ابن مضاء في قضية إلغاء العلل الثواني والثوالث كل من محمد عيد وعلي مزهر الياسري، أما مهدي المخزومي فقد جمع بينهما في إلغاء العامل النحوي والعلل.

كون أن لابن مضاء مؤيدين سايروه في تيسير وتسهيل النحو، فقد كان له معارضون وقفوا ضده في إلغاء بعض أصول وفروع النحو خاصة في إلغاء نظرية العامل، لعل من أبرز النحاة القدامى الذين وضعوا النحو وقواعده التي لا يمكن الاستغناء عنها منهم سيبويه، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو إسحاق الحضرمي، أبو الأسود الدؤلي، وعلي بن أبي طالب "كرم الله وجهه"، فهم أسسوا لنظرية العامل، ومن المحدثين إذ نجد عبده الراجحي قد استنكر إلغاء نظرية العامل وعدَّ العامل أساس النحو العربي، كما أن كل من عباس محمود العقاد وعبد الكريم مجاهد ومحمد أحمد عرفة قد عارضوا ابن مضاء في فكرة إلغاء نظرية العامل النحوي، أما عباس حسن قد وافق ابن مضاء كون أن العامل هو المتكلم ولكن رفض إلغاء نظرية العامل، أما في ما يخص القدامى كتبوا في التعليل، وقسموه ووضعوا أنواعه وجعلوه أصل من أصول النحو لا يمكن الاستغناء عنه، نجد منهم الزجاجي الذي قسم علل النحو إلى ثلاثة أنواع فهو بذلك يقر العلل الثواني والثوالث ويثبتها وليس كما جاء به ابن مضاء، ثم إن ابن السراج جعل العلل الأول مطردة والثواني لاكتشاف حكمة العرب، أما السيرافي فقد

أهتم بتعليل المهمل، ونجد الروماني قد كان منهجه في الكتابة منهج تعليلي، فهم بذلك يقرون التعليل بأنواعه، كما نجد من المحدثين منهم علي النجدي الذي أعاب على ابن مضاء فكرة إلغاء العلل الثواني والثوالث.

إن محاولات تيسير وتسهيل النحو من إلغاء واعتراضات أدخلت الدارس في متاهات لا ناقة له فيها ولا جمل، وإن جهود ابن مضاء ومؤيديه لا نشك في نواياهم لأن هدفهم الأول هو تيسير النحو وتسهيله، ولكن بقاء النحو على ما كان عليه يدل على عدم نجاح فكرة ابن مضاء وتابعيه من أجل إلغاء بعض فروع النحو، إن ابن مضاء عندما نادى بعدم الإطناب في التعليل عند النحاة القدامى، فكان عليه هو كذلك عدم الإكثار في الإلغاءات التي جاء بها من إلغاء لنظرية العامل والتعليل وإلغاء باب التنازع و باب الاشتغال، وأما فيما يخص باب الاشتغال كان عليه أن يضعه في باب التأويل والتقدير لا أن ينادي بإلغائه نهائياً، ولولا علمنا أن ابن مضاء كان هدفه تيسير النحو لعددناه من الخارجين على القانون ولكن عليه احترام ما جاء به القدامى من النحاة ودراسة وتسهيل وتهذيب قواعدهم بشكل عقلاني، وتبقى مبادرته التي جاء بها مشكور عليها لحرصه على تبسيط النحو للدارسين، فنحن كطلبة مختصين في النحو نشكر جهوده التي جاء بها ونحترم رأيه ورأي من سار في فلكه، وعلى من يدرس النحو القديم رغم تداخلاته وصعوبته بأن يدرسه بعقلانية دون الغلو في النقد.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة، وجمع ما يمكن جمعه من أجل أن يرقى هذا البحث إلى ما نصبوا إليه، من خلال دراسة ما جاء به ابن مضاء من آراء، بإلغاء العامل والعلل والقياس، وباب التنازع، وباب الاشتغال، قصد تيسير النحو على الدارسين نرى أن نسجل في بحثنا هذا ما توصلنا إليه من نتائج نسردها كالأتي:

1-ابن مضاء له مكانة مرموقة بين النحاة العرب سواء كان ذلك في الأندلس أو في غيرها.

2-تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهري بان جلياً على آرائه النحوية.

3-دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل وحذف العلل الثواني والثوالث.

4-العامل عند ابن مضاء هو المتكلم، ولا يمكن الزيادة على كلامه لا تقديراً ولا تأويلاً.

5-دعوة ابن مضاء إلى حذف بابي التنازع والاشتغال من أبواب النحو.

6-دعوة ابن مضاء إلى إسقاط التمارين العملية.

7-رفض القياس العقلي وقبوله لقياس النحو.

8- دعوته إلى تبسيط باب الاشتغال مستعيناً بمسألتي الأخفش ومسألة سيبويه.

9- الكثير من نحاة الأندلس ساندوا ابن مضاء في آرائه النحوية، ومن بينهم: أبو حيان الأندلسي والسهيلي وغيرهم.

10-انقسم النحاة المحدثين بين مؤيد لآراء ابن مضاء ورافض لها.

11-بقاء النحو على ما هو عليه رغم المعارضات والمطالبة بتجديده.

12-إن الغلو في النقد لا يزيد الدارسين إلا اضطرابات وتعقيدات.

13-يجب على الدارسين المجددين للنحو أن يدرسوه بعقلانية ودون غلو ولا إفراط ولا تفريط

14-على مدرس النحو أن يقوم بالتيسير والتسهيل دون الإخلال بالقواعد والأسس.

نحن الدارسين مهما عملنا فإننا لن نبلغ ما جاء به نحاة العرب القدامى، ولكن تبقى محاولة ابن مضاء من أوائل المحاولات التي عملت على تيسير وتهذيب النحو من أجل الدارسين، ويبقى كتابه" الرد على النحاة " نواة أبحاث كان لها أن تخرج للعلن، وقد جاءت بعض المحاولات الحديثة مثل محاولة إبراهيم مصطفى لتجديد النحو ولكن باءت بالفشل كسابقتها لابن مضاء، فهل ستظهر محاولات أخرى لتجديد النحو يكتب لها النجاح؟

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

1- أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة التأثير والتأثر) ،ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.

2-بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999م.

3- التكريتي عبد الكريم الدبان، توضيح قطر الندى، ط2، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، الامارات العربية المتحدة، 1433هـ، 2012م.

4- التلمساني أحمد بن محمد، نفح الطيب، شرح وضبط: مريم قاسم طويل، يوسف علي طويل، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1995م، ج2.

5-تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوظيفية، ط4، علم الكتب القاهرة، 2000م.

6-ابن جني، الخصائص، المكتبة الوقفية، القاهرة، دت، ج1.

7-أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1989م، ج1.

8- ابن حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، منهج المسلك على ألفية ابن مالك، تح: سيدني جلازر، ط1، تصوير دار الأضواء، الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافمن، كونكتيكي، 1947م

9- ابن خروف، علي بن محمد، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تح: خليفة محمد خليفة بديري، ط1، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، 1995م.

10- دخير الطيب، العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث(دراسة وصفية تحليلة)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، أحمد عزوز، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السانية وهران ، الجزائر، 2013م-2014م.

11-ربيح عمار، ابن مضاء القرطبي، ثورته في الفقه...ثورة في النحو، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد:5، جوان 2009م.

12- الزغبي أنور ظاهرية ابن حزم الأندلسي، ط2، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009م.

13- أبو زهرة محمد، ابن حزم، دط، دار الفكر العربي بيروت، لبنان، 1977م.

14-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م.

15- السيوطي،الحافظ جلال الدين عبد الرحمان ابن ابي بكر بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت، لبنان ، ج1.

16- السيوطي، الحافظ جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1418هـ /1998م، مج2.

17- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، 1990م.

18- صلاح العقاد، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التارخية، المغرب في بدايات العصور الحديثة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العالية 1963/62م، دت، دط.

19-ابن الضائع، علي بن محمد بن يوسف الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، دط، دار الكتب، دت، ج1.

20- ابن الطراوة، سليمان بن محمد الأندلسي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، ط2، عالم الكتب بيروت، لبنان، 1996م.

21- عباس حسن، النحو الوافي، ط4، دار المعارف، مصر، 1973م، ج2.

22- عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، (دط)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م.

23- عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م.

24- ابن عصفور الاشبيلي، القرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري-عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1391هـ-1971م،ج1.

25-فاروق عبد المعطي، ابن حزم الظاهري وعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأموي الأندلسي، ط1، دار الكتب العلمية، جامعة المنصورة، بيروت. لبنان،1992.

26- أبو القاسم السهيلي الأندلسي، عبد الرحمان بن عبد الله، أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، ط5، القاهرة، مصر.

27- محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1مطبعة السعادة، مصر،1937م .

28- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة.

29- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي بن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، دار العلوم، القاهرة، 1410هـ 1989م.

30- محمد مختار ولد الباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1429هـ-2008م.

31-مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلة وتركيبية)، ط1، 1425هـ- 2004م.

32- ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة ،تح شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،1366هـ/1947م.

33- معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1408هـ/1988م.

34- الملخ حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1421هـ، 2001م.

35- الملخ حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000م.

36-ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، (د.ط)،(د.س)،ج13.

37-ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين،شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود.

38- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، دت، ج2.

39- ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.

40- الهيتي عبد القادر رحيم، خصائص المذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع هجري.ط2، جامعة قار يونس، بنغازي، 1993م.

41- الياسري علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه)، تح عبد الله الجبوري، ط1، الدار العربية للموضوعات، بيروت لبنان،1423هـ-2008م.

فهرس المحتوى

البسملة

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول: ابن مضاء وكتابه "الرد على النحاة" وآرائه.....8

المبحث الأول: تعريف ابن مضاء.....8

المطلب الأول.....8

اسمه ونسبه.....8

نشأته ومولده ووفاته..،،،،.....9

شيوخه.....9

تلاميذه.....10

من أشهر مؤلفاته.....10

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي و مبادئ المذهب الظاهري وأثرها على رأي ابن مضاء

مذهبه الفقـــــهي.....11

مبادئ المذهب الظاهري وأثرها على رأي ابن مضاء.....13

المبحث الثاني: كتاب الرد على النحاة.....16

المطلب الأول: الظروف التي ألف فيها الكتاب.....16

المطلب الثاني: وصف الكتاب ومنهجه.....17

وصف الكتاب.....17

منـــــهجه.....18

المطلب الثالث: الآراء التي انفرد بها ابن مضاء.....19

قوله في العامل النحوي.....19

اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة.....20

اعتراضه على تقدير متعلقات المجرورات.....20

اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات.....21

الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال.....21

قوله في القياس.....22

قوله في العلل الثواني والثوالث.....22

إلغاء باب التنازع.....23

إلغاء باب الاشتغال.....24

إلغاء التمارين غير العملية.....25

الفصل الثاني: موقف النحاة من آراء ابن مضاء في باب الاشتغال.

المبحث الأول: آراء ابن مضاء في الاشتغال.....28

المطلب الأول: شرح الاشتغال في النحو.....28

تعريف الاشتغال لغة.....28

أركان الاشتغال.....30

شروط المشغول عنه.....30

شروط المشغول.....31

شروط المشغول به.....31

أحكام المشغول عنه.....31

ترجيح النصب.....31

وجوب النصب.....32

وجوب الرفع.....33

جواز الأمرين واستوائهما.....33

المطلب الثاني: ما أنفرد به ابن مضاء في باب الاشتغال.....34

الاشتغال عند ابن مضاء.....34

أحكام باب الاشتغال عند ابن مضاء.....،،،،،،.....36

المبحث الثاني: موقف النحاة من آراء ابن مضاء.....41

المطلب الأول: مواقف القبول.....41

آراء نحاة الاندلس المساندة لابن مضاء.....41

آراء المؤيدين المحدثين لابن مضاء.....48

المطلب الثاني: مواقف النحاة الرافضين لرأي ابن مضاء.....54

موقف النحاة الرافضين القدامى.....54

موقف النحاة المحدثين الرافضين.....60

خاتمة.....64

قائمة المصادر والمراجع.....66

فهرس المحتوى..... 71

ملخص

لقد كان ابن مضاء فقيهاً، وهذا ما خول له أن يكون قاضياً متبعاً للمذهب الظاهري الذي كان سائداً تلك الفترة في الأندلس، وهذا ما جعله يسقط أحكام الفقه على النحو مما دفعه إلى إخراج ثورته إلى العلن، من أجل تجديد النحو وتيسيره للدارسين. وقد جاء ذلك في كتابه الرد على النحاة، من خلال دعوته إلى إلغاء نظرية العامل النحوي والقياس والعلل الثواني والثوالث، كما دعا كذلك إلى إلغاء باب التنازع، والاشتغال والتمارين غير العملية.

إن ثورة ابن مضاء على النحو لاقت المساندة كما لاقت المعارضة من بعض النحويين القدماء والمحدثين، وبالرغم من محاولة ابن مضاء إلا أن النحو لم يتغير على ما كان عليه، ولكنها تبقى من أول المحاولات وأهمها في تجديد النحو.

summary

IbnMada was a jurist, and this enabled him to be a judge following the apparent doctrine that was prevalent at that period in Andalusia, and this is what made him drop the rulings of jurisprudence in the manner that prompted him to bring out his revolution to the public, in order to renew the grammar and facilitate it for scholars. This came in his book, The Response to the Grammarians, through his call to abolish the theory of the grammatical factor, analogy, second causes, and thirds.

The revolution of Ibn illuminati on grammar received support as well as opposition from some ancient and modern grammarians, and despite IbnMudhaa's attempt, the grammar did not change as it was, but it remains one of the first and most important attempts in the renewal of grammar.